گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٢ ژ.٢، ٢٠٢٣
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n2a876

التنمية الإقتصادية والسلام: المفهوم والاستراتيجيات

(دراسة تحليلية وصفية في ضوء علم دراسات السلام وحل النزاعات)

م. فهيل جبار جلبي، دراسات السلام وحقوق الانسان، كلية العلوم الإنسانية/جامعة دهوك، إقليم كوردستان العراق

ملخص

تعد التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة حيث حظيت بالإهتمام من قبل الدارسين والباحثين والاقتصاديين داخل الدولة منذ عقود، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت الدول التي عانت من هذه الحرب بعمليات إعادة الاعمار، ومن ثم بعد ذلك بدأت تظهر الانواع الاخرى من التنمية، كالتنمية المستدامة والتنمية البشرية، وبدأ الحديث عن التنمية الاجتماعية والسياسية كذلك، وعلى الرغم من ذلك الا ان هناك تحديات كثيرة تقف في طريق التنمية الاقتصادية كالفقر والتخلف، ولا بد من اتباع إستراتيجيات معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق السلام، حيث ان التنمية والسلام هما ذات علاقة وثيقة ببعضها، نظرا لان معظم الحروب والنزاعات تنشب لأسباب اقتصادية اما للسيطرة على الموارد او بسبب التوزيع غير العادل لها، ويتناول هذا البحث إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحققة للسلام، مع بيان العلاقة بين السلام والتنمية، والمفاهيم المرتبطة بهما.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، السلام، إستراتيجيات التنمية، تحديات التنمية، مؤشرات التنمية، الحرب، المجتمع المحلي.

1. المقدمة

تحتل قضية التنمية مكاناً بارزاً في الفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المعاصر، وقد حظيت باهتمام كبير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور الحاجة الملحة للدول التي عانت من ويلات هذه الحرب الى تنمية مجتمعاتها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، بما يؤدي الى تحقيق السلام على المدى الطويل ومعالجة أسباب النزاعات لمنع نشوبها مرة اخرى.

وتعتبر التنمية بمفهوما الحديث عملية ترتبط بالانسان غايةً وهدفاً لها، ويشير الإعلان العالمي للحق في التنمية الصادر سنة 1986 أن (التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها).

وتركز محاور التنمية الأقتصادية في هذه الدراسة على مجالات لا يتم تناولها عادة بشكل ملائم، تعكس ماهية العلاقة بين التنمية والسلام، والبدائل والخيارات المتاحة في إطار المرجعيات والخطوط الوطنية الارشادية الاخرى، حيث تركز هذه المحاور على مساعدة الدول وخصوصا النامية او التي عانت من نزاعات، على صياغة العديد من إستراتيجيات التنمية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار، وعلى صياغة سياسات اقتصادية تنموية تساعد الدول على توفير سبل العيش للمواطنين والتوزيع العادل للثروة.

1.1 أهمية موضوع البحث ودوافع اختياره

لقد شعرت الكثير من الدول المتقدمة بأهمية التنمية الأقتصادية، والمشاركة فيها والاستفادة منها والتفاعل معها، من أجل التطور والتحديث الذي يعكس نفسه إيجابياً على تنمية المجتمع والرقي بحياته، ورفع مستوى الخدمات، وتفعيل خيراته وموارده في تحسين نوعية الحياة، والتخلص من المشكلات والنزاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيق التنمية والسلام، ولذلك فإن دول العالم الثالث التي صنفت ضمن دول العالم المتخلف الذي لم يستطع تكييف طموحاته الاجتماعية مع ظروفه المرتكزة على قدراته غير المستثمرة، ما زالت تستند على القروض والمساعدات التي أصبحت وبالاً عليها، بإرتهانها لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يعملان لتوسيع السوق الإستهلاكية لمنتجات الدول الغربية المتقدمة، وتبرز أهمية هذه الدراسة في ان قضية التنمية بصفة عامة وتنمية المجتمعات المحلية بصفة خاصة تحظى على الكثير من اهتمام المجتمعات على كافة أشكالها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، وهي في سبيل ذلك ترصد الامكانات المادية والبشرية بما يؤدي الى الوصول الى السلام والى مستوى اقتصادي واجتماعي وسياسي أكثر إرتفاعا لشعوبها، فهذه الدراسة هي محاولة لطرح مفهوم التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالسلام طرحاً منهجياً علمياً، يفيد عموم الناشطين في العمل على تحقيق هدف التنمية للأفراد والشعوب والدول. ولكي يسترشد بها ممارسي الخدمة الاجتماعية اثناء عملهم مع المجمعات المحلية. وتبرز أهمية موضوع

البحث كذلك باعتباره إضافة للمكتبات في مجال التنمية بصورة عامة وعلاقتها بتحقيق السلام.

2.1 تساؤلات البحث الرئيسة

سوف نتولى من خلال هذا البحث الإجابة على العديد من الأسئلة الرئيسة الآتية:

- ما هي التنمية الاقتصادية؟ وما هي أبعادها وأنواعها نظرياتها؟
- ما هو واقع التنمية الاقتصادية في بعض البلدان؟ وهل هنالك تحديات ومعيقات تعترض سيرها؟ وهل توجد رؤية للسلطات الوطنية لتحقيق التنمية على المدى البعيد؟
- وما هي الإستراتيجيات التنموية التي تحقق السلام؟ وكيف هي العلاقة بين التنمية والسلام؟ وهل هنالك علاقة عكسية بينهما؟

3.1 فرضية البحث

ينطلق بحثنا من فرضية اساسية مفادها ان التنمية الاقتصادية تحقق السلام وكذلك ان وجود السلام وبيئة آمنة يكون طريقا للوصول الى التنمية وتطوير المجتمع، وان التنمية الاقتصادية هي استخدام الموارد الطبيعية بصورة تضمن المحافظةعلى الاستقرار وارساء السلام. وتتطلب التنمية ترشيد الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كذلك وحتى مع وجود التنمية الاقتصادية قد لا يتحقق الاستقرار، وقد تؤدي استراتيجيات التنمية الى ارساء السلام، وقد يؤدي وجود السلام والقضاء على اسباب النزاع الى نجاح التنمية.

4.1 نطاق الدراسة

فيما يتعلق بنطاق البحث فانه يركز على التنمية الاقتصادية وارساء السلام بعد انتهاء مرحلة النزاع، وكذلك بيان العلاقة بين التنمية والسلام.

5.1 منهجية البحث

سوف نتبع في تناولنا لهذا البحث أسلوب الدراسة التحليلية الوصفية لواقع التنمية الاقتصادية ومفهومها واستراتيجياتها المحققة للسلام والعلاقة بين التنمية والسلام.

6.1 خطة البحث

سنتناول موضوع البحث عبر التقسيم الآتي:

- المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية
  - المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية
    - الفرع الاول: تعريف التنمية لغةً واصطلاحاً
    - الفرع الثاني: تميز التنمية عما يشابهها
  - المطلب الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية ونظرياتها وأبعادها
    - الفرع الاول: خصائص التنمية الاقتصادية
    - الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية
    - الفرع الثالث: أبعاد التنمية
- المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية للمجتمعات وعلاقتها بالسلام
  - المطلب الاول: متطلبات التنمية الاقتصادية
    - الفرع الاول: إستراتيجيات تنمية المجتمع اقتصادياً
    - الفرع الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية
    - الفرع الثالث: تحديات تقف في طريق التنمية الاقتصادية
  - المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسلام
    - الفرع الاول: الحرب واثرها في التنمية الاقتصادية
    - الفرع الثاني: العلاقة المتبادلة بين السلام والتنمية
    - الفرع الثالث: نماذج وتصنيفات التنمية الاقتصادية في بعض البلدان
- الخاتمة.

2. المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لا تزال موضوعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تمثل أهمية كبيرة، لا سيما في دول العالم الثالث، ولذلك فهي تحتاج دوماً للبحث والدراسة المستمرة، وذلك لحيوية إتصالها بالانسان والمجتمع الذي يتكون منه، ومن هذا المنطلق فان البلدان بثقافاتها وتوجهاتها الشتى تعمل دائماً في البحث عن السبل والوسائل والمناهج التي توصلها الى الاستثمار الأمثل لخيراتها وقدراتها وصولا الى مستوى من الاستقرار والسلام والحياة الكريمة لمجتمعاتها. ولغرض التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وبيان تعريفها وتمييزها عما يشابهها وبيان نظرياتها وأبعادها، فإننا سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين بحيث سنتناول في المطلب الاول تعريف التنمية، وفي المطلب الثاني سنبين خصائص التنمية ونظرياتها وأبعادها.

1.2 المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نخصص الاول لتعريف التنمية الاقتصادية لغةً واصطلاحاً، والفرع الثاني سنبين فيه تمييز التنمية عما يشابهها.

1.1.2 الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية لغةً واصطلاحاً

التنمية في اللغة من نما ينمو أي زاد. والنمو في اللغة هو الكثرة والزيادة كمًا ونوعاً [i]. فالتنمية في اللغة تعني إحداث الكثرة والزيادة، كما ورد في القرآن بمعنى النما والزيادة، قال تعالى (فانبتنا فيها حبا) [ii]. والإنبات لغة من (نبت) أي برز وارتفع وزاد. وقال تعالى: (أنشأنا لكم به جنات من نخيل) [iii]، والتنشأة في اللغة من (نشأ) التولد والارتفاع والتربية، والتنمية مصدر نمى على وزن (فعل) بالتشديد (والمصدر) اصطلاحاً هو (اسم الحدث) أي اسم يدل على الحدث (الفعل)، ومضارعه (ينمى) فعل معتل ومصدره (تنمياً)، ولكنهم قالوا في مثل هذا يجب حذف ياء التفعيل وتعوض عنها (التاء) فيصير وزنه (تفعلة) أي (تنمية) مثل زكى يزكى تزكياً، ولكن حسب القاعدة يكون (تزكية) ومثله كذلك سمى يسمى تسمية[iv]، والتنمية هي الازدياد ويأتي الفعل من هذه المادة مخففاً فيقال نمى ينمى نماء أي زاد وكثر ويقال نماه الله فيتعدى بغير همزة، ونماه فيتعدى بالتضعيف، وأنميت الشيء ونميته جعلت نامياً فيتعدى بالهمزة[v]. وأما بالنسبة للمال يقال نمى المال نمواً ونمياً ونماء اي زاد وكثر فهو نام، وكذلك يقال انتمى فلان الى فلان اذا ارتفع اليه في النسب ومنه قوله: نماني الى العلياء كل سميدع، والأشياء كلها على وجه الارض نام وصامت، فالنامي مثل النبات والشجر ونحوه، والصامت كالحجر والجبل ونحوه، ونمى الشيء اذا زاد وأرتفع، وكل ارتفاع انتماء- يقال نميت النار تنمية- اذا رفعتها وأشعلت وقودها، والنماء الريع، ونمى الانسان سمن، والنامية من الابل السمينة[vi].

يتضح لنا مما تقدم أن التنمية لغة هي اسم الحدث الدال على تغيير الشيء في ذاته او في موضوعه نحو الزيادة او الارتقاء.

والتنمية الاقتصادية اصطلاحاً قد عرفت بانها "حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفأ استخدام ممكن بما يحقق أكبر معدل للتنمية، والتقدم الاقتصادي وبما يعود على عامة الشعب بالخير والرفاهية"[vii]. ويذكر البعض الآخر تعريف لها بانها" عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد"[viii]، الا اننا نرى ان هذا التعريف يركز على النتيجة النهائية لعملية التنمية، ولتحقيق هذا الهدف لابد وان تحدث تغييرات جوهرية في هيكل المجتمع بجميع جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وعرف (Todaro) التنمية الاقتصادية بانها "العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب"[ix].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بانها تغيير نحو الاحسن في مستوى الحياة عن طريق زيادة الدخل الفردي او القومي، او عن طريق تحسين ظروف الحياة وضرورياتها وتصحيح مكامن الضعف في استراتيجيات الانتاج والاستثمار والتوزيع والاستهلاك بطريقة تؤدي الى رفاهية المجتمع، وحل المشاكل والخلافات فيه، بما فيها الفقر والتخلف، وبما يؤدي الى المزيد من الاستقرار وبالتالي تحقيق السلام.

ومن ملاحظة التعاريف المتعددة للتنمية الاقتصادية، يلاحظ انها تعني [x]: حصر الموارد المتاحة على المستوى القومي مادية، ومالية، وبشرية.

2.1.2 الفرع الثاني: تمييز التنمية عما يشابهها

ان الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية بصورة عامة ومنها التنمية الاقتصادية، يقعون في مغالطات وأخطاء حيث يخلطون بين التنمية وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة لها من حيث التقارب اللغوي كمصطلح (النمو)، او من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التحديث او التطور، وغير ذلك من المصطلحات المقاربة لهذا المصطلح.[xi] ، وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

1.2.1.2 الفرق بين النمو والتنمية

النمو هو عملية هادفة لخلق طاقة تؤدي الى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن، ويشير النمو الى الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، اما التنمية فهي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، وان النمو مؤشر كمي ينطبق على المجاميع الكلية للحسابات القومية(نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي وتكون الرأسمال)، بالمقابل ترتبط التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبشري، ويجب ان تكون التنمية من صنع الانسان فهو هدفها

النهائي، ويحدث النمو غالباً عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، اما التنمية فتحتاج الى دفعة قوية، ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف. فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي العفوي دون تدخل معتمد من قبل المجتمع، أما عملية التنمية فهي تلك الخطط المدروسة والمحكمة في إطار زمني محدد.[xii] اذن النمو الاقتصادي يتضمن بالاساس نمو الناتج القومي دون ان تحصل تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاخرى في المجتمع، لذلك فان مفهوم التنمية يشير الى معنى اوسع من النمو الاقتصادي، اذ انه لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، بل ان التنمية تحتاج الى حدوث تغيير جذري في هيكل الانتاج وفي الاقتصاد، والجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية[xiii].

2.2.1.2 الفرق بين التنمية والتغيير

ان التغيير لا يؤدي بالضرورة الى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء الى السالب بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الافضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة[xiv].

3.2.1.2 الفرق بين التنمية والتطور

ان التطور مفهوم يعتمد بالاساس على التصور الذي يفترض ان كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الاشكال الى اعقدها[xv].

4.2.1.2 الفرق بين مصطلح التحول والتنمية

التحول هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير اسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والادوار التي يقوم بها الافراد والجماعات، او يحتلوها في المجتمع، وهو تغيير شديد الوطأة كثيرا ما تنجم عنه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية يصعب مواجهتها في حينها، اما التنميه فهي عملية تطور تشمل جميع الجوانب ولا تنجم عنها اي مشكلات[xvi].

5.2.1.2 الفرق بين التنمية والتحديث

كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالاول يعني بالاضافة الى ما ذكرناه سابقاً في التعريفات، الزيادة في القدرة الانتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة مادياً وثقافياً وروحياً مصحوبة بقدرة ذاتية على حل مشاكل التنمية، اما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية[xvii].

2.2 المطلب الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية ونظرياتها وأبعادها

أخذت التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة تحظى باهتمام المفكرين وقادة الرأي ورجال السياسة، والمنظمات الدولية والاقليمية، لما لهذه القضية من ارتباط بالسلام، فالتخلف وما ينتج عنه من فقر وجوع ومرض لا يولد الا الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار، ولغرض بيان نظريات التنمية الاقتصادية وأبعادها وتحدياتها، فسنقوم بتقسيم هذا المطلب الى ثلاثة فروع، نبين في الاول خصائص التنمية الاقتصادية، وفي الثاني سنوضح نظريات التنمية الاقتصادية، أما الفرع الثالث فسنخصصه لابعادها.

1.2.2 الفرع الاول: خصائص التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية خصائص عديدة نبرزها في التالي[xviii]:

- التنمية الاقتصادية هي عملية تستهدف تطوير أنشطة الاقتصاد الوطني، وهي تتم على مراحل نحو الازدهار الاقتصادي وعلى المدى الطويل باتجاه صاعد ومستمر.
- التنمية الاقتصادية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.
- هي عملية واعية فهي ليست عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة انتاجية ذاتية لا تعتمد على الخارج، اي ان تكون مرتكزات البناء محلية.
- تحقيق تزايد منتظم اي عبر فترات زمنية طويلة.
- الاطار الاجتماعي-السياسي: يتضمن استراتيجيات التغيير وضمانات استمرارها، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة[xix].

2.2.2 الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

عرف مطلع القرن العشرين من خلال التطورات التي عرفتها إشكالية التنمية الاقتصادية، ظهور مجموعة من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت ان تعالج قضايا التنمية والتخلف من نواح مختلفة، وذلك بابراز أهم الأسباب التي أدت الى تخلف العديد من الدول، والاستراتيجيات التي يجب اتباعها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ونتناول هذه النظريات تباعاً.

1.2.2.2 نظرية آدم سميث

نظرية سميث هي تفسير للمبادئ التي تنظم القيمة المتغيرة للسلع، بما في ذلك المال في السوق، وهي مبادئ العرض والطلب أو الندرة النسبية. أقر سميث بالصعوبات المرتبطة بالتحقق من التقييمات الفردية أو (القيمة المستخدمة)، وبالتالي ركز بدلاً من ذلك على شرح (القيم في البورصة) أو الأسعار النسبية، وعلى الرغم من تصنيف المال كمقياس للقيمة من ناحية أخرى، يستخدم سميث كمية وقت العمل كمقياس حقيقي للقيمة فيقول: قيمة أي سلعة للشخص الذي يملكها، والتي لا يستخدمها او يستهلكها بنفسه، ولكن ليتبادلها بالسلع الأخرى، تساوي كمية العمل التي تمكنه من الشراء أو القيادة. وبالتالي فإن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لجميع السلع[xx].

ركز آدم سميث على الحرية الاقتصادية وعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى بمدى التخصص وتقسيم العمل، ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، ومن سمات نظريته، فقد اعتقد بأمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الامور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولا عن سلوكياته اي انه افضل من يحكم على مصالحه وان هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد اليه السوق، اي انه ضد تدخل الحكومات في الصناعة او التجارة، كذلك يعتبر آدم سميث التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية، فالمشكلة هي مقدرة الافراد على الادخار ومن ثم الاستثمار، ومن عناصر النمو المنتجين والمزارعين ورجال الاعمال، وان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من ان كل مجموعة من الافراد تعمل معاً في مجال انتاجي معين، الا انهم يشكلون معا الشجرة ككل[xxi].

2.2.2.2 نظرية روستو

نظر الباحثون في الخمسينات وأوائل الستينات إلى عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها سلسلة من المراحل التاريخية. شاع هذا العرض من قبل روستو عام 1960، بناء على النموذج التاريخي للدول المتقدمة، ادعى روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية سوف يمر من خلال خمس مراحل وهي: المجتمع التقليدي، والتهيؤ للانطلاق، والانطلاق، والنضج، الى مرحلة الاستهلاك الوفير، والمرحلة الحاسمة هي الإنطلاق، والتي من المتوقع فيها أن تمر البلدان النامية من دولة متخلفة النمو إلى دولة متقدمة، وتعتبر زيادة معدل الاستثمارات ضرورية للحث على نمو نصيب الفرد. واكد على ذلك كذلك نموذج دومار وهارود، اللذين أشارا الى أن المحرك الرئيسي للاقتصاد هو الاستثمارات، لذلك تحتاج كل دولة إلى رأس المال لتوليد الاستثمارات، وكانت الاستراتيجيات الرئيسية للتنمية من نهج المرحلة شائعة الاستخدام من قبل البلدان النامية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع معدل نمو مستهدف، يمكن عندئذ معرفة معدل الادخار المطلوب، وإذا لم تكن المدخرات المحلية كافية، سيتم حشد المدخرات الأجنبية[xxii].

3.2.2.2 النظرية الكلاسيكية

يؤمن الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد، وينظرون الى التكوين الرأسمالي على انه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك أكدوا جميعاً ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، وان معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وانما يميل للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، اي كان تكون بزيادة الاجور التي تحدث نتيجة حدة المنافسة بين الرأسماليين، ويعتقد الكلاسيكيون بحتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأمالي، ذلك لانه ما ان تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر الى ان يصل معدل الربح الى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتى السكون، ويصل معدل الاجور الى مستوى الكفاف، ووفقاً لآدم سميث فان الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد الى حالة من السكون[xxiii].

4.2.2.2 نظرية الاعتماد الدولي

كانت نظرية الاعتماد الدولي تحظى بشعبية كبيرة في الاعوام ما بين 1970 وأوائل 1980، وبحسب القائلين بها فأن التخلف يظهر بسبب هيمنة البلدان المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها، وتعتبر النظرية امتدادًا للنظرية الماركسية، وبموجبها فإن الدول الفقيرة تعتمد على الدول المتقدمة من أجل السوق ورأس المال، ومع ذلك تلقت البلدان النامية جزء صغيراً جداً من الفوائد التي جلبتها العلاقة التابعة، كذلك فان التبادل غير المتكافئ من حيث التجارة ضد البلدان الفقيرة جعل من التجارة الحرة وسيلة مريحة لل"الاستغلال" بالنسبة للبلدان المتقدمة. فيمكن للبلدان المتقدمة استغلال الموارد الوطنية للبلدان النامية من خلال الحصول على إمدادات رخيصة من الغذاء والمواد أولية، وفي الوقت نفسه، فإن الدول الفقيرة[xxiv] غير قادرة على السيطرة على توزيع القيمة المضافة إلى المنتجات المتداولة فيما بينها وبين الدول المتقدمة، كذلك فان نمو الرأسمالية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات تسببت

في مزيد من استغلال البلدان الفقيرة وأصبحت أكثر اعتماداً على الدول المتقدمة، لذلك لا يمكن ان نتوقع نمو مستدام من هذا الاعتماد. وينبغي للبلدان النامية اذا ما ارادت ان تبدا بخطوات النمو إنهاء الاعتماد عليها، وكذلك عن طريق إغلاق الأبواب على البلدان المتقدمة[xxv].

لقد انعكس النموذج بوضوح في البلدان النامية التي أعقبت الاكتفاء الذاتي سياسات غالبا ما اتسمت بالفشل، وأحياناً عانت هذه البلدان من ركود النمو وقررت في النهاية أن تفتح أبواب اقتصاداتها مرة أخرى مثل الصين وتنزانيا والهند، وفي الوقت نفسه، فإن تجربة الاقتصادات الحديثة التصنيع من شرق آسيا، وهي هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية، خلال فترة ما بين السبعينيات والثمانينيات قد تبين أن نجاحهم كان نتيجة للتأكيد على التجارة مع الدول الصناعية المتقدمة[xxvi].

5.2.2.2 نظرية التنمية الاقتصادية

يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية ان توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمدين ونشاطات الاعلام تزيد نظام الدولة فاعلية وشرعية بالنتيجة، وفيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرج شرائحه، يركزون على نمو الطبقة الوسطى[xxvii]، وتعاظم دورها في المجتمع ذاهبين الى ان تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمدين وتزايد الدخل الفردي وتغيير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤدي الى نشوء طبقة وسطى تملك روحاً مدنية عالية، راغبة ان يكون اصحاب الوظائف العامة في مستوى المسؤوليات المسندة اليهم ومطالبة باختيار الاشخاص الملائمين المنتخبين منهم، فالطبقة الوسطى تنسب اليها روح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة، اي ثقافة ديمقراطية ليس يقدر النظام على تجاهلها[xxviii].

5.2.2.2 نظرية كينز ونظرية شومبيتر

لكل من شومبيتر وكينز وجهات نظر مختلفة حول الرأسمالية، حيث يعتقد كينز، أن الإجراءات الحكومية ضرورية للحفاظ على اقتصاد رأسمالي، أما شومبيتر فيذهب الى أن الدافع الأساسي الذي يضع ويحافظ على الاقتصاد الرأسمالي في الحركة يأتي من إدخال ما يسمى الجمع بين الابتكار والتجديد، ولم يوافق شومبيتر على إفتراض كينز بذلك واعتقد أن وظيفة الإنتاج المتغيرة هي عملية أساسية للتنمية الرأسمالية، وان التنمية تحصل بشكل قفزات ودون إنسجام وتدرج كلما تم إستغلال الفرص والإنفاقات الاستثمارية الجديدة في ظل توفر العوامل التنظيمية والفنية، ولم يوافق شومبيتر على تدخل الحكومة لأنه يرى أن ذلك يضعف التطور الرأسمالي، ومن حيث النظرية النقدية، كلاهما يشتركان في وجهة نظر مشتركة، فيعتقد كل منهما أن انتشار المال يؤدي إلى تعديل جذري في الطريقة التي يعمل بها النظام الاقتصادي، وهما يسلطان الضوء على الدور الحاسم لسوق الائتمان والبنوك. على النقيض مع النظريات النقدية السائدة، الذين لا يعتبرون لسوق الائتمان دور حاسم في الاقتصاد، وفيما يتعلق بنظرية التطور الاقتصادي، اعتقد شومبيتر أن عملية التنمية الاقتصادية ديناميكية بطبيعتها[xxix].

وطبقاً لوصف شومبيتر للعالم الكلاسيكي فان العرض يخلق دوماً الطلب، وسوف تجد جميع السلع سوقاً وسلوكاً للمنتجين والمستهلكين فهو مجرد روتين، اما كينز فيرى بأن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في اي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، والادوات الكينزية هي الطلب الفعال، والكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة، والسياسات الاقتصادية، اما شومبيتر فتقوم نظريته على أساس ان المنظم الفرد يضع خططاً إنتاجية بدافع الحصول على اقصى ربح في حالة منافسة كاملة وادواته هي الابتكارات ودور المبتكر والارباح، من خلال الائتمان المصرفي[xxx].

8.2.2.2 نظرية القوة الدافعة

يرى روزنشتاين رودان ان التنمية الاقتصادية تقوم على أساس التصنيع وضرورة تكامل دوال الطلب والعرض، فالتصنيع هو السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخول وخصوصاً في البلدان المتخلفة، ومن ثم تقليل الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة، وان من اهم الاسباب التي تدعوا للتصنيع في رأيه وجود نسبة مرتفعة من العمال الزراعيين المتعطلين جزئياً او كلياً، ومن الممكن ان يتم التصنيع من خلال الاعتماد كلياً على الموارد الاقتصادية المحلية دون الاستعانة بالاستثمار الدولي، وذلك بهدف الاكتفاء الذاتي، اما الاسلوب الثاني فيعتمد على تدفق رؤوس الأموال بمقادير ضخمة من البلدان المتقدمة سواء عن طريق الاقتراض او الاستثمار المباشر، ولذلك من الضروري تدخل الحكومة لتأمين ضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية[xxxi]. ثم يتعرض رودان الى عقبة مهمة وهي السوق، التي تقف كعائق امام نجاح اية صناعة جديدة، الا انه اوضح كيف ان هذه العقبة لا يمكن ان تستمر في حالة انشاء عدد كبير من الصناعات في آن واحد، وتمثل

مناقشة رودان رفض الاسلوب التدريجي والدفاع عن اسلوب الدفعة القوية، حيث يرى ان اقامة مصنع جديد وحيد في السوق، فان العاملين فيه اذا افترض انهم انفقوا كل دخولهم على شراء منتجاته فلن تكون هناك مشكلة، الا ان الواقع هو انهم ينفقون جزءا من دخولهم على ذلك، وبالتالي يواجه بمشكلة بيع انتاجه في السوق، ويتهدد استمرار المصنع في العمل، في حين ان اقامة عدة صناعات في آن واحد لا تواجه بمثل ذلك، ويرى رودان ان العالم يكسب من التنمية الصناعية، اذ ان البلدان المتخلفة تمتص الايدي العاملة من الزراعة، وترتفع الانتاجية المتوسطة للعامل، وهذه خطوة نحو الاستخدام الامثل للموارد، اما البلدان المتقدمة فسوف تساهم بفائض رؤوس اموالها في تصنيع البلدان المتخلفة مقابل تلقي كميات من السلع الاستهلاكية[xxxii].

ونرى انه على الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات بصورة عامة، كون انه لا يمكن وضع نظرية عامة جامعة ومانعة وتصلح في كل زمان ومكان، الا انها بغير ذي أهمية، حيث ان هذه النظريات قد ساهمت في إغناء الجانب النظري للتنمية الاقتصادية، وبلورت المجال امام المفكرين والقياديين والفاعلين في بلورة استراتيجيات ومفاهيم تساعد في تنمية بلدانهم وتساير التطورات الجديدة.

3.2.2 الفرع الثالث: أبعاد التنمية

معظم الكتابات التي تتناول التنمية فإنها تتناولها من مجال دون آخر، وهذه المجالات مجتمعة تكون مجال التنمية المجتمعية، لأنه لا يمكن تنمية مجال وإهمال آخر، وسنركز هنا على الأبعاد التالية: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية.

1.3.2.3 البعد السياسي

التنمية السياسية هي "عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغييرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات والنزاعات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد عبر اسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته واستقراره وتحقيق السلام"[xxxiii].

وهذا التحديد لمفهوم التنمية السياسية يؤكد ان هذه العملية تتضمن[xxxiv]:

- 1-إشباع الحاجات والمطالب المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية على السواء.
- 2-انها تتضمن فكرة انتشار السلطة، اي مشاركة اكبر عدد ممكن من الافراد والجماعات من خلال قنوات مؤسسية ومشروعة في صنع السياسات ومراقبة تنفيذها.
- 3-انها تتطلب ضرورة اقامة مؤسسات مركزية قادرة على تلقي وتجميع الاهداف والمطالب الواجب اشباعها والخاصة بمختلف الافراد والجماعات دون تمييز او تهميش بسبب اللون او العرق او الجنس او اللغة اي اذابة الفوارق الاثنية، وعلى اساس العدل في توزيع الموارد والوظائف. بشكل يمكن معه الحفاظ على السلام والاستقرار والتحول الى الديمقراطية. من خلال نظام سياسي كفء ذي فاعلية وشرعية.

ويشترط توافر عناصر أساسية لمفهوم التنمية السياسية منها شرعية النظام السياسي (اي ان يكون منتخبا من الشعب)، ووجود مجتمع يرغب في النمو، بالإضافة إلى مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية، ونظام حكم رشيد (اي بعيدا عن الفساد) يقوم على المسؤولية والمحاسبة والشفافية وسيادة القانون[xxxv].

ونرى ان عدم دخول القادة في نزاعات مع بعضهم وبين احزابهم لمصالح شخصية وحزبية ضيقة كفيل بان يحقق الاستقرار اللازم للدفع بعجلة التنمية نحو الامام، واستغلال موارد الدولة في سبيل تحقيق ذلك، اي تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

2.3.2.3 البعد الاقتصادي

التنمية الاقتصادية هي "إحداث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي القومي تؤدي الى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي، بحيث تمكن هذه الزيادة من التغلب والقضاء على المشاكل التي تواجهها الدولة، مما يترتب عليه ارتفاع في مستوى معيشة الافراد بتوفير الخدمات والحفاظ على الموارد[xxxvi] ". وتعني ايضاً حماية الموارد المتجددة من التلوث، وبموجبها تستخدم الدولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات. وتتطلب هذه التنمية التغلب تدريجياً على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية، وهي تؤدي الى زيادة الدخل وتحسين معيشة المواطنين، كما انها توفر فرص العمل والسلع والخدمات الصحية والتعليمية وتقليل الفوارق بين

طبقات المجتمع، اضافة الى تحسين وضع ميزان المدفوعات وتسديد الديون وتحقيق الامن القومي والسلام للدولة[xxxvii].

ونرى ان البعد الاقتصادي أكثر أهمية من ابعاد التنمية الاخرى كونه يمثل المحرك لعموم العملية التنموية وهو الذي يؤدي الى تحقيق الابعاد الاخرى.

3.3.2.3 البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للتنمية على الموارد البشرية، اي ان البعد الاجتماعي يعد في حد ذاته رأس مال بشري حيث الاستثمار في البشر، وهذا دليل على الارتباط الواضح بين كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، حيث العمل على رفع مستويات معيشة السكان من خلال الاستثمار في التعليم والاسكان والصحة وتحسين عملية استغلال الموارد البشرية، فالاهتمام بالنواحي الصحية للبشر يلعب دوراً مهماً في تنمية الموارد البشرية ومن ثم ينبغي على الدول النامية الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية حتى لا يعاني سكانها المرض، كما يتطلب تنمية الموارد البشرية زيادة المهارات والمعارف اللازمة لمساعدة الناس على تحسين أدائهم الاقتصادي، ويتم من خلال التعليم الذي يعززقدرة المجتمع للتغلب على الفقر وزيادة الموارد وتحسين الصحة والتغذية[xxxviii].

ومن أهداف التنمية الاجتماعية القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبدء بتنفيذ خطط للتنمية الاجتماعية ضمن برامج الحكومة والقطاعات الاخرى، اضافة الى فتح المجال امام المواطنين للحصول على كافة الخدمات، وتمكين الافراد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وقانونيا من تحقيق التنمية، وتعزيز التعاون من اجل التنمية[xxxix] . وهذا برأينا من الاهداف المهمة التي تؤدي الى ارساء سلام دائم ومنع عودة النزاع مرة اخرى.

4.3.2.3 البعد الثقافي

الثقافة هي "ذلك المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف، وكل القدرات والعادات التي يكتسبها الانسان من حيث انه عضو في المجتمع"[xl].

تعني التنمية الثقافية التغيير التقدمي الذي تزيد الثقافة بمقتضاها كماً وكيفاً وتتوسع آفاقاً وأبعاداً وتتطور وتزدهر، وهي تلك المنهجية التي تستوعب كل منتجات المجتمع لتحولها في النهاية التي أنشطة فكرية واجتماعية يتم ممارستها في المجتمع، ويتفاعل منها الأفراد بأساليب متفاوتة بحيث تكون في النهاية عنصر أساسي في تحديث إدراكهم لواقعهم الاجتماعي، كما يمكن تحديدها في وجهة نظر وظيفية بالقول أنها قيام مؤسسة أو مؤسسات معينة بطرح برنامج ثقافي معين تعمل في خلاله على تطوير نمط ثقافي كإصدار سلسلة من الكتب واقامة مراكز ونوادي ادبية وإصدار مجلات ثقافية دورية أو إقامة حفلات موسيقية مبرمجة أو معارض فنية متتالية وفقا لاتجاه مدرسة أو مدارس معينة[xli].

إذن التنمية الثقافية تعتبر أكثر من ضرورة للبناء الاجتماعي فمن خلالها تتغير المسارات الاجتماعية نحو الأفضل، ويمكن من خلالها إدارة العمليات الفكرية للمجتمع بطريقة فضلى كما أنها تسمح للمجتمع بتطوير آليات لتحقيق الوعي الكافي ولجلب المجتمع للتفاعل مع الثقافة بمفهومها الاجتماعي ومنتجاتها مما يضمن له تحقيق متطلباته الفكرية الحقيقية بمفهومها[xlii].

إن تحسين ظروف الحياة لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل، بل يفرض تحسيناً مستمراً لنوعية الحياة نفسها، فالثقافة بمعناها الواسع تعتبر عنصراً فاعلاً ومؤثراً في إنجاح برامج التنمية، فهي المعيار الذي تتحدد به هوية كل مجتمع بشري، ولكل مرحلة من مراحل المجتمع سمات ثقافية تتأثر وتؤثر في عوامل نهوضه أو تفككه، وكذلك بصفتها عملية مركبة وشاملة ومتعددة الأبعاد تتعدى مجرى النمو الاقتصادي والاجتماعي وتقوم على توظيف كافة الجهود، فأحد الأسباب الرئيسية لتخلف العديد من دول العالم الثالث هو عدم تقدير قوة الثقافة كعامل مؤثر في إحداث التنمية[xliii].

5.3.2.3 البعد البيئي

تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الاهتمامات القومية، حيث ان استنزاف البيئة وإهدارها يؤدي الى الاخلال بتوازنها ومن ثم يؤثر سلباً على التنمية، فتحقيق الدول النامية لتنمية غير ملائمة يرجع الى اساليب المنافسة غير العادلة داخل المجتمعات المتقدمة وتأثيرها السلبي على الدول النامية، ومن خلال افراد المجتمع يمكن احراز رؤية واضحة للمستقبل، ولا شك ان تحقيق هذا الهدف يحتاج الى وعي سياسي على المستوى القومي لكل دولة، ويحتاج الى تدعيم المشاركة الشعبية بناء على الموارد المتاحة، وان تحقيق التنمية لا يكون الا بالحفاظ على البيئة من اجل الاجيال القادمة، واقامة توازن بين الحاجات التنموية وحماية الموارد الطبيعية، براً وبحراً وجواً، واقامة نظام قانوني لصون الارث البيئي وتوعية المواطنين بحماية البيئة، وذلك لان التنمية تقوم على موارد البيئة وافساد هذه الموارد سيكون له انعكاساته على العملية التنموية[xliv].

ونرى أن هذه الابعاد مجتمعة تحقق التنمية ولابد لأية دولة اذا ما ارادت تحقيق هدف التنمية بشكل عام ان تسعى الى تحقيق هذه الاهداف، كما ان هذه الأبعاد مرتبطة مع بعضها، فمثلاً أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضييق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان.

3. المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية للمجتمعات وعلاقتها بالسلام

سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، بحيث سنخصص الاول لمتطلبات التنمية الاقتصادية، والثاني سنبحث فيه علاقة التنمية بالسلام.

1.3 المطلب الاول: متطلبات التنمية الاقتصادية

لغرض بيان متطلبات التنمية الاقتصادية، سنقسم هذا المطلب الى ثلاثة فروع، بحيث سنبين في الاول إستراتيجيات تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً، والفرع الثاني سنتناول فيه مؤشرات التنمية الاقتصادية، اما الفرع الثالث فسنوضح فيه تحديات التنمية الاقتصادية وكيفية معالجتها.

1.1.3 الفرع الاول: إستراتيجيات تنمية المجتمع اقتصادياً

لا بد من اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية وتحديد الهدف منها بشكل يعكس مصالح وأهداف جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية تحقيقاً للسلام، والإستراتيجية التنموية الجديدة يجب ان تكون محكومة بمجموعة من الخصائص منها على سبيل المثال مساحة الدولة وموقعها الجغرافي وحجم السوق والموارد المتاحة وتنوعها، بالاضافة الى درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعيشه الدولة، وبالتالي لا توجد استراتيجية واحدة يمكن ان تعمم على كل دول العالم الثالث، فلكل دولة ظروفها وقوانينها الداخلية، وحيث ان اي بلد متخلف لا يمثل على الاطلاق بلد متخلف آخر[xlv].

- إستراتيجيات الاقتصاد الكلي والنمو: يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي شرطاً ضرورياً من اجل التنمية والنمو، ولا بد من تطوير سياسات الاقتصاد الكلي ضمن اطار متسق، بحيث تكون السياسات المالية والنقدية وسعر صرف العملة المحلية وادارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها، وان يكون الافق الزمني متوسط المدى وينظم الانفاق العام، وتحظى فيه اهداف النمو وخلق فرص العمل بأهمية خاصة، وان معدل نمو متوسط ومستدام يخفض مستويات الفقر يكون مفضلا على معدل نمو اعلى ولكن يؤدي الى درجة اكبر من عدم المساواة في الدخول، مع الحفاظ على مستوى الانفاق الاستثماري(عام وخاص)، والحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات[xlvi].
- إستراتيجيات الاستثمار والتقنية: استراتيجية الاستثمار تعني تحديد الاولويات التي يتم اليها اختيار المشروعات الاستثمارية في اطار عملية التنمية، بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار وتزيعه على مجالاته المختلفة[xlvii]، وتبدأ عملية إعادة تخصيص الموارد من اجل التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي بحصر شامل وتفصيلي للطاقات الانتاجية المختلفة القائمة في جميع القطاعات الانتاجية، وذلك حتى يتمكن راسم السياسة الاقتصادية ان يكون فكرة واضحة عن منحنى الامكانية الانتاجية للمجتمع على المستوى التجميعي، وبشكل عام يمكن القول: ان القرارات الاقتصادية في اي اقتصاد (او مجتمع) تنقسم الى مجموعتين: الاولى قرارات ذات طبيعة جارية مثل قرارات الاستهلاك والانتاج، والثانية قرارات ذات طبيعة استراتيجية (مستقبلية) مثل قرارات الادخار والاستثمار، صيانة الثروات الطبيعية، الحفاظ على البيئة، استراتيجيات التصدير، والتطوير التكنولوجي[xlviii].
- الإستراتيجيات التجارية: يجب ان تتمع هذه الاستراتيجيات بقدر من حرية الحركة من حيث عدم تقيدها بقيود نتيجة اتفاقيات دولية او اقليمية، كذلك ان تكون قد أثرت على الفقر والتشغيل وغيرها من المتغييرات الاجتماعية الاخرى، سواء اعتمدت الاقتصادات على النفط كمصدر اساسي لتوليد الناتج المحلي بها او على مجموعة من الانشطة الاقتصادية الاخرى[xlix].
- الإستراتيجيات التمويلية: القطاع المالي يمكن ان يستخدم كمحفز للتنمية بتجميع مدخرات مختلف الافراد ذوي القدرة الاقتصادية المتغيرة وتخصيص هذه المدخرات بين الاحتياجات المتنافس عليها، وفي ظل مستوى معين للزيادة في الناتج التي يمكن الحصول عليها من وحدة واحدة من الاستثمار فان النمو في اي فترة يعتمد على ذلك الجزء من الدخل القومي المخصص للاستثمار، ويتأثر النفاذ الى الأسواق المالية بعدد من العوامل منها فطنة

المقرضين والمستثمرين الماليين والمسؤولين عن التأمين وكفاية الضمانات للمشروعات التي يقدمونها، بتدفق رؤوس الاموال والمدخرات الاجنبية الى داخل الدولة، ومن ثم المساهمة في دفع عملية التنمية قدماً[l].

- إستراتيجية العملية الرشيدة: تقوم على اساس ان أهم ما يسير الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية، ولذا تقوم خطط التغيير المخطط على أساس عمليات تبصير الناس بالمفاهيم والافكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية، وتعتمد على نشر التعليم واجراء البحوث العلمية المتعلقة بحل المشاكل المجتمعية، وكذلك عدم فرض الحلول الجاهزة على ابناء المجتمع[li].
- استراتيجية الادخار: تمثل أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، لان هذه السياسة ترتبط بتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية، فالادخار هو امتناع عن استهلاك جزء من الدخل، وتتمثل في الفرق بين إيرادات الحكومة وبين نفقاتها، وهذه تتوقف على السياسة المالية التي تتبعها الحكومة بصدد السياسة الضريبية التي تتولى وضعها، اما الادخار الفردي فيتوقف على مقدار الدخل ويتحقق نحو تقليص مجالات الانفاق غير الضرورية[lii].
- الاستراتيجية المالية والنقدية: وهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بما يتصل بنفقاتها وإيراداتها، فالسياسة المالية تؤثر في توزيع الموارد وتوجيه قدر من الانفاق نحو مجال معين سواء بشكل منح او اعانات او تسهيلات، وكذلك تؤثر في توزيع الدخول حيث ان الدولة من خلال نفقاتها يمكن ان تحدد الدخول التي يتم توزيعها للعاملين لديها، وتشجع كذلك تكوين رأس المال والحد من التضخم بما يقود الى تحقيق استقرار نسبي الاسعار، فيمكن ان تزيد من الضرائب بما يقود الى تقليص حجم السيولة النقدية[liii].

يصنف دارسو التنمية الاقتصادية أهم النماذج الإنمائية التطبيقية للتنمية الاقتصادية، ويحصرونها في ما يلي[liv]:

- نموذج العمل الميداني: الذي يعتمد على فرق التنمية المتنقلة، حيث تحتوي كل فرقة على مجموعة من التخصصات بالاضافة الى إخصائي التنمية الاقتصادية، الى جانب تدريبهم للموظفين لتمكينهم من تسيير المؤسسات الوظيفية للتنمية.
- النموذج المتكامل: ويشتمل على مجموعة البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية وكافة المناطق، والمحققة للتوازن الانمائي والتنسيق بين الحكومة والجهود الشعبية، ويقوم على أساس استحداث وحدات ادارية وتنظيمية جيدة وتوفير مؤسسات التنمية داخل المجتمع والتي يشرف عليها جهاز منفصل مثل اللجنة المركزية للتنمية في الهند، وهيئة الرئاسة في الفلبين، ووزارة التخطيط في مصر. وتتطلب قدر من لامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في اطار الخدمة العامة.
- نموذج المشروع: يتم في منطقة جغرافية معينة لظروف خاصة في تلك المنطقة، مثل مشروع الجزيرة في السودان وبرامج التنمية في مناطق توطين البدو في بعض الدول.

هناك متطلبات وخطوات[lv] يجب اخذها بعين الاعتبار عند إجراء عمليات التنمية الاقتصادية منها تحديد دقيق للادارة الاقتصادية الكلية، واستئصال الفقر، وإحداث تكيف في دور الدولة، وتقوية وتعزيز الدور الاداري والتشريعي، وإزالة اي تكاليف لا طائل من ورائها بحيث تدمج في المشروعات الانمائية وصولا للتكلفة الحقيقية او عند اعداد دراسات جدوى وعند حسابات الناتج القومي الاجمالي، بالاضافة الى عدالة التوزيع في الثروة وتوفير الخدمات الاساسية من مياه وصرف صحي ومأوى، وضمان التعليم والعمل والرعاية الصحية وما الى ذلك، وعدالة النوع، وتبني سياسات تشجع عوامل الثبات والاستقرار السكاني وتنظيم الاسرة، والمحاسبة السياسية وتأكيد حق الأفراد في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم، والاستخدام الكفء والواعي للموارد بما في ذلك تخفيض مستويات التلوث في المياه او الارض او الجو[lvi].

ويمكن التمييز في هذا الصدد بين تجربتين تمويتين هما[lvii]:

- اقتصاد متركز على الذات متأثر بالنظام الاشتراكي سابقاً، يركز على السوق الداخلية.
- اقتصاد منفتح على السوق الخارجية، ويقوم على تطوير الصادرات الصناعية.

كذلك تتضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية العديد من الجوانب ذات الصلة بذلك وسنركز على أهمها ومنها[lviii]:

- دور القطاع الزراعي: يؤدي القطاع الزراعي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في اقتصاديات الاقطار النامية كالعراق مثلاً، حيث

تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي، اضافة الى ان الزراعة تستوعب الجزء الاكبر من المشتغلين في الاقتصاد، ويعتمد عليها السكان بشكل مباشر او غير مباشر، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الاكبر من صادرات هذه البلاد، فالزراعة توفر التمويل لعملية التنمية وخاصة التنمية الصناعية، وهي المصدر الرئيسي للادخارات وتوفير الايدي العاملة لقطاع الصناعة، وخلق السوق للسلع اي خلق الطلب، كالطلب على المنتجات الصناعية لاستخدامها في عمليات الانتاج المختلفة كالاسمدة والمبيدات وما الى ذلك، وكذلك توفير الموارد الغذائية والعملات الاجنبية في استيراد المعدات الرأسمالية، لذا لابد للحكومة والجهات المعنية من دعم الفلاحين.

- دور القطاع الصناعي: التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية، حيث تدعم الاستقلال الاقتصادي لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح، فمثلا الصناعة الاستخراجية تزيد من الدخل القومي، وتساهم كذلك في التشغيل، وتوفير السلع الاستهلاكية للافراد، ورفع مستوى المعيشة، فانتاج سلع صناعية يسد الحاجة فلا يتم اللجوء الى استيرادها. وله قدرة على استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها.
- دور الدولة: يختلف دور الدولة من نظام الى نظام اخر ومن دولة الى اخرى، تبعاً لدرجة التطور، فلها دور كبير في مراعاة اشباع الاحتياجات الاكثر اهمية في المجتمع، وحصر الامكانات والموارد البشرية وتعبئتها لتحقيق الاهداف التنموية الاقتصادية، واختيار الوسائل اي المشاريع التي من خلالها يتم استخدام الامكانات والموارد باتجاه تحقيق الاهداف الموضوعة وبالشكل الذي يحقق افضل النتائج وباقل ما يمكن من الجهود.
- التخطيط: حيث يتضمن ثلاثة أنواع: الاول هو التخطيط طويل الأجل، وهذا النوع يمكن ان تمتد فترته الزمنية بحيث تتجاوز العشر سنوات وقد تصل الى خمسة وعشرين سنة فأكثر، ويقتصر على الخطوط العريضة دون التفاصيل والذي يتضمن تحديد المعالم والاهداف الرئيسية لعمل الاقتصاد وتوره والغايات الكبيرة ذات الامد البعيد، ويعتبر ذلك ضرورياً حتى يتم وضع الخطط قصيرو ومتوسطة الأج من اجل تحقيق الغايات الكبرى هذه، والنوع الثاني هو التخطيط متوسط الاجل: والذي تكون فترته من ثلاث الى سبع سنوات، ومعظم الخطط هي من هذا النوع، اما النوع الثالث فهو التخطيط قصير الاجل: والذي تكون فترته في الغالب سنة.

ونستنتج من هذا ضرورة الحاجة الى زيادة درجة تدخل الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي توسيعها بالشكل الذي يمكن من القيام بالاعباء الكبيرة التي تتطلبها عملية التمية بصورة سريعة وفعالة، لان التنمية تتطلب تغييرات واسعة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اي اننا نميل الى النظام الاشتراكي أكثر من النظام الرأسمالي الذي تقل فيه درجة تدخل الدولة.

2.1.3 الفرع الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

هناك مؤشرات تستخدم لتصنيف الدول الى متقدمة ونامية ومستوى تطورها في عملية التنمية الاقتصادية وهي[lix]:

1.2.1.3 مؤشر الدخل القومي

يستخدم هذا المؤشر من قبل بعض الباحثين ليس لتصنيف الدول الى متقدمة ونامية فحسب، وانما لقياس مستوى تطورها كذلك، فالدول النامية هي تلك التي تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة، بمعنى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد عن متوسط دخل الفرد السائد في الدول المتقدمة، علما ان هذا ليس هو المعيار الوحيد لقياس التنمية فقد يكون مستوى التعليم او الوضع الصحي كذلك من المقاييس.

2.2.1.3 مؤشر الانفجار السكاني

تشير السجلات الاحصائية ان البلدان ذات النمو السكاني السريع لا سيما الدول النامية غير قادرة في معظم جوانب التنمية على تحقيق التوازن التنموي مع النمو السكاني السريع[lx]، وان عدم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكلها الأمثل في الدول النامية، او عدم التوازن بين نمو الموارد الطبيعية وبين النمو السكاني يؤشر الى التخلف[lxi]، وهذا المؤشر يربط بين مشكلات النمو الاقتصادي ومعدل توفر المصادر الطبيعية مقابل حجم السكان، كما يرتبط بالصعوبات التي يواجهها المجتمع في عملية استغلال او استثمار موارده الطبيعية، نتيجة للظروف المناخية او الاقتصادية، او الحروب والنزاعات الموجودة، مما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية[lxii]، ويشير ايف لاكوست الى سمات للتخلف منها:

- عدم الكفاية الغذائية.

- موارد طبيعية مهملة او محدودة.
- عدد كبير من الفلاحين من ذوي الانتاجية المنخفضة.
- تصنيع محدود او ناقص.
- التبعية الاقتصادية.
- تفاوت في الطبقات الاجتماعية.
- بنى اقتصادية متخلفة.
- ضعف الاندماج الوطني.
- اتساع النمو الديموغرافي.
- استمرار الحروب.

3.2.1.3 مؤشر المقارنة

يتحدد مفهوم التخلف بالنسبة لعدد آخر من الكتاب باجراء مقارنة بين الدول النامية والدول التي وصلت الى مرحلة متقدمة في عملية التنمية، وينطلق هؤلاء الكتاب من مقولة رئيسية وهي (لا يمكن تعريف امة متخلفة الا بمقارنتها لامة متقدمة)، وفي مجال المقارنة بين دولة واخرى تثار مشكلات عدة وخاصة في مجال الدخل الفردي والقومي، فالدخل القومي لأية دولة يتأثر بطبيعة السلع والخدمات المنتجة، ومن ثم بهيكل أسعارها النسبية، وتعكس هذه الحقيقة نفسها في المقارنات الدولية[lxiii].

4.2.1.3 مؤشر التنمية البشرية

ان تقرير التنمية البشرية لعام 1990، جمع مؤشراً مركباً هو مؤشر التنمية البشرية على اساس العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والوصول الى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، ويضم اربعة متغيرات- العمر المتوقع عند الميلاد ليمثل بعد الحياة الطويلة والصحية، ونسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية ليمثلا بعد المعرفة، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد (مقاساً بالدولار الامريكي) ليكون مؤشرا بديلاً يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق، وتنمية اقتصادية ناجحة[lxiv].

3.1.3 الفرع الثالث: تحديات التنمية الاقتصادية

هناك عدة تحديات تواجه عملية التنمية الاقتصادية منها على المستوى المحلي ومنها على المستوى الدولي ونبينها كما يلي[lxv]:

1.3.1.3 على المستوى المحلي

- الفقر والبطالة.
- ضعف مستوى المعيشة.
- تدني معدلات التجارة والاستثمارات والزراعة والصناعة[lxvi].
- هجرة الاموال والكفاءات الى الخارج، وعدم اشراك المرأة في العملية التنموية.
- ضعف البنية التحتية والبيئية ومستوى التعليم والقطاع الخاص وقطاع الصحة وقطاع المؤسسات المالية وقطاع السياحة.
- عدم مواكبة المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والمنافسة العالمية.
- مشكلات الامن الغذائي والمائي والمناخي، وقضايا الطاقة وعدم الاستخدام الامثل للموارد.
- ضعف القوانين وعدم ملائمتها لاستراتيجيات التنمية.
- سوء التخطيط والتنظيم، والروتين الزائد في اتخاذ القرارات في مجالا الاستيراد والتصدير.
- عدم النظر في الضرائب والرسوم الكمركية، وعدم جعل الميزان التجاري وميزان المدفوعات لصالح الدولة.
- عدم توزيع الثروة وتحقيق العدالة في الدخل بين الافراد، وعدم توجيه رؤوس الاموال الى مشاريع انتاجية منتشرة، وقلة التصدير مقارنة بحجم الاستيراد.
- ضيق مجال المنافسة وفق اقتصاد السوق، ووجود الاحتكار وعقود الاذعان، والواسطة والمحسوبية في مؤسسات الدولة[lxvii].
- عدم الاستقرار والحروب والنزاعات، وهذا يكون عكسه السلام والحوار.
- التخلف.
- الشعور باليأس من امكانية التغيير، والناتج من تأخر الاصلاحات ومواجهة المشكلات لفترات طويلة.
- تأثير بعض العوامل على مشاركة الافراد في عملية التغيير، كعدم وجود وقت الفراغ لدى المواطنين، لاستغراق وقت طويل في العمل لسد احتياجاتهم نتيجة للوضع الاقتصادي الصعب، وانخفاض مستوى التعليم، وتأثير الفوائد التي تعود على المشاركين في عملية التنمية، اضافة الى ظاهرة الأغتراب.

2.3.1.3 على المستوى الدولي[lxviii]:

- الأزمة المالية العالمية وتشعباتها.
- اضطراب الاسواق المالية العالمية.
- خطر الركود والانكماش الاقتصاديين وتأثيراتها السلبية في عملية التنمية.

ونعتقد ان من أخطر العوائق التي تقف دون تطور البلد وبنائه وتنميته اقتصادياً وكذلك في المجالات الاخرى، هو إنتشار الفساد ودخول القادة وخصوصاً قادة الأحزاب الموجودة في المجتمع في نزاعات مع بعضهم بغية الحصول على أكبر قدر من المخصصات والامتيازات، وترك الشعب في حالة الفقر وسرقة موارده الطبيعية، والتبعية للدول الخارجية. وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب طبقاً لمعايير الكفاءة والنزاهة.

2.3 المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسلام

بقصد توضيح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسلام[lxix]، سنوزع هذا المطلب على ثلاثة فروع، في الفرع الاول سنبين الحرب وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، وفي الفرع الثاني سنوضح العلاقة المتبادلة بين السلام والتنمية الاقتصادية، والفرع الاخير نخصصه لنماذج وتصنيفات التنمية في بعض البلدان.

1.2.3 الفرع الاول: الحرب وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

عرف بعض الفقهاء الحرب بأنها عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم لتنفيذ إرادتنا حيث يتسلح العنف في مجابهته للعنف، بالفنون والعلوم لكي تتحقق الغاية من العنف مع العدو وهي فرض إرادتنا[lxx]. فالحروب تؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية، عن طريق تدمير الموارد الاقتصادية المنتجة، سواء أكان رأس المال أو العمل، وخاصة داخل أراضي الدول التي تجري فيها تلك الحروب، ويمكن للحروب أيضا أن تجعل من الصعب القيام بنشاط اقتصادي عادي في المناطق التي تشكل جزءاً من منطقة الحرب. ان جزء من سبب المجاعة في المناطق التي تعاني من الصراعات، مثل القرن الإفريقي، هو تعطيل الأنشطة الزراعية التي ينتج عنها خوف المزارعين من الدخول إلى الحقول بسبب احتمال تعرضهم للإصابة أو القتل، عن قصد أو عن طريق الصدفة، من جانب آخر يتم تحويل الموارد في خضم الحرب، وعادة ما تصرف للحصول على الإمدادات اللازمة للحفاظ على المجهود الحربي، سواء كانت مخصصة للاستخدام العسكري (مثل الأسلحة والذخيرة)، أو الأكثر فائدة (مثل الغذاء والوقود)، تكون لها أولوية أعلى من توفير السلع والخدمات العادية للسكان المدنيين، ليس من جانب الحكومة وحدها، ولكن أيضاً من جانب قوات التمرد والعصابات المسلحة الأخرى التي تصادر بقوة ما تريده أو تحتاج إليه من موارد كالنفط والماس. في ظل هذه الظروف، يعاني التقدم في التنمية تحدياً صعباً. ومن الصعب حتى الحفاظ على مستوى التنمية بل ان سير التنمية في الاتجاه المعاكس هو الأكثر احتمالاً[lxxi].

في المجتمعات العسكرية (التي تنفق كثيرا على الاسلحة ولها تاريخ من الانقلابات والحروب) ، وحتى في ظل غياب الحرب، يتم توجيه الموارد الإنتاجية ونواتجها الى القطاع العسكري وإعطائه الأولوية. ومن ناحية أخرى، فإن ما يصرف على دبابات القتال والطائرات المقاتلة والصواريخ والمدفعية وجنود الخدمات لا يضيف إلى المستوى المعيشي المادي، فهي لا تضيف إلى الرفاهية المادية الطبيعية كالسلع الاستهلاكية، أو إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع وخدمات معيارية في المستقبل كما تفعل السلع المنتجة، بل يتم إنتاجها في الاعتقاد بأنها تعزز الأمن البدني. وعلى الرغم من أن الأغراض التي تنتج من أجلها هذه السلع والخدمات قد تكون مهمة، وقد تكون هذه السلع والخدمات مفيدة للغاية للأغراض التي تخدمها، إلا أنها لا تساهم بشكل مباشر في الغرض المركزي للاقتصاد وبالتالي لا تمتع بأي قيمة اقتصادية. واليوم وبعد اكثر من ثلاثة عقود من انتهاء الحرب الباردة، ما زالت هذه الأنشطة العسكرية واحدة من أكبر وأهم الأنشطة في العالم[lxxii].

إن السلام ونزع السلاح أمران مهمان لتهيئة الظروف التي تشجع أو تدعم على الأقل إزالة بعض العقبات التي تعوق التنمية الاقتصادية، ومن المثير للاهتمام أن ننظر إلى أي مدى يمكن للتقدم في التنمية السياسية والاقتصادية أن يشجع أو يدعم أو يزيل على الأقل العقبات التي تحول دون نزع السلاح والسلام، إن الفكرة القائلة بأن التنمية السياسية لها ارتباط مباشر وعضوي بالسلام هي عقيدة رئيسية لليبرالية السياسية، تعود إلى كتابات القرن الثامن عشر لإيمانويل كانط عندما أشار الى السلام الدائم. وهو يرى أن الجمهوريات التي يتمتع فيها الأفراد بحقوق مدنية أساسية هم أقل عرضة لخوض الحروب من أشكال الحكم الاستبدادي والعسكري[lxxiii].

أحيانا يكون سبب الحروب هو السيطرة على الموارد المختلفة، اما لتمويل الحرب او للحصول على ارباح، ويتجلى بوضوح الاستغلال الاقتصادي للموارد المتاحة في سياق الميادين القتالية ذات الطابع المحلي، ويكون استغلال الموارد موجهاً أساساً نحو ادامة الحرب على يد أطرافها المختلفة، وتقف دوافع سياسية

واستراتيجية وراء الصراع على السلطة بين الاطراف المتحاربة في غالبية النزاعات الداخلية كما في حرب سيراليون عام 1991، وحرب كولومبيا عام 1998، وحرب سريلانكا عام 1983، وقد كان البحث المتواصل عن موارد مالية لإدامة الحرب يؤدي الى تصعيد القتال المرتبط بالموارد وأحياناً مرتبطة بطلب خارجي على هذه الموارد[lxxiv].

ان ضخامة وتنوع التكلفة المباشرة الناتجة عن الوجود المستمر للنزاعات والحروب وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط عموماً، يعيق التطور السلس والتنمية الاقتصادية لكل مجتمع[lxxv].

وبرأينا أن خير مثال على تكريس موارد الدولة للتسليح وشراء الاسلحة وبالتالي عدم تنمية المجتمع اقتصادياً، كان ما عاناه العراق في ظل الحكم البعثي منذ عام 1963، بما فيها ما خاضه من حرب ضد إيران وما كلف ذلك الاقتصاد العراقي من تدهور، وبعدها الحرب على الكويت، ومنذ 2003 ولحد الان لم يستطع القادة اللذين تولوا سدة الحكم إصلاح ما أفسده ذلك النظام والتقدم بالبلد صوب تنمية يحصل فيها المواطن على أبسط حقوقه.

اذن العلاقة العكسية بين الحرب والنمو الاقتصادي واضحة، فأثناء الحرب الايرانية – العراقية في الثمانينات، شهدت الدولتان انخفاضاً في الدخل عام تلو الآخر، كذلك شهد العراق انخفاضاً في إجمالي ناتجها المحلي أثناء حرب الخليج، كذا الحال بالنسبة لكل من اسرائيل ولبنان وفلسطين، في حالة عدم وجود الحروب ينمو اقتصاد هذه الدول بحيث يصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لأكثر من 6% في السنة ، فمثلاً اسرائيل تمتلك صناعة أسلحة، الا ان تأثيرها الايجابي على النمو الاقتصادي يبدو هامشياً، حيث يعود 3,5% فقط من إجمالي الناتج المحلي لها[lxxvi].

2.2.3 الفرع الثاني: العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والسلام

لا تستطيع إلا تنمية واقتصاد سريعين أن يوجدا الموارد اللازمة لتحسين المعيشة الانسانية وتحسين الخدمات العامة التي تساهم في التطور وتحقيق السلام، وتحسين الخدمات العامة التي تساهم في الرفاهية، ولا يمكن كذلك ضمان الاعمال للقوى العاملة المتزايدة سريعا الا اذا كان الاقتصاد ينمو نمواً قوياً، يضاف الى هذا ان التوترات والنزاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة التي لا مناص من حدوثها بشأن توزيع الدخل والثروة، لا يتيسر حلها الا اذا كان الناتج الكلي آخذاً بالتوسع. في عملية التنمية تصبح المسائل والعلاقات الاجتماعية مهمة اهمية الامور الاقتصادية، ان حرية الافراد او حرية المبادئ والنشاط للاسرة، او حرية ممارسة العقائد الدينية هي من القيم التي يكون الكثير من الناس على استعداد لتضحيات اقتصادية كبيرة من اجلها، وربما سبباً للنزاعات ان لم تمنح للافراد، لذلك فمثل هذه الامور تتصل اتصالا وثيقا بالتنمية[lxxvii].

من الواضح ان المظالم الفاضحة لا تتفق والتنمية، وعدم شعور الفرد بالأمن سواء نشأ ذلك عن إجرام واسع الانتشار او عن عمل الحكومة، فهو لا يتفق مع الحرية، ومن ثم لا يتفق مع التنمية، كذلك الامر مع جحود الكرامة الانسانية وإنكار المساواة على الناس، والتفرقة على أساس الجنس او اللون او العرق او الدين او العقيدة السياسية، لا يمكن تبريرها على أساس منافع اقتصادية او اجتماعية ينالها الذين يعانون من أمثال هذه التفرقة، والتنمية حركة تنأى عن الاضطهاد السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ومن خلالها يكتسب يكتسب الاستقلال السياسي اهميته الحقة وتنبع اساسا من المجتمع، ولا بد ان يكون الافراد احرارا في مجتمعهم[lxxviii].

يذكر الامين العام للامم المتحدة بطرس بطرس غالي في تقريره المقدم للجمعية العامة ان التنمية الاقتصادية حق أساسي من حقوق الانسان وهي صمام الأمان للسلام[lxxix]، وتتبادل التنمية والسلام الاهمية، فالتنمية صمام أمان لدوام السلام، والسلام قاعدة للنهوض بالتنمية، فالحرب وتهديد السلم غالباً ما يكون سببه وجود خلل جوهري في هياكل الدول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة في الدول التي تقع تحت أتون الحروب الأهلية، غير ان الصراع على فظاعته، قد يوفر فرصا للقيام باصلاح رئيسي بل ولتعزيز هذا الاصلاح، ويمكن بالمثل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتدابير الرامية الى تحقيق العدل الاجتماعي ان تبدأ في التشكيل في هذه المرحلة، كما ان بناء السلام يعني العمل على تحديد ودعم الهياكل التي تؤدي الى تقوية وتعزيز السلام لتجنب الانزلاق في الصراع مرة اخرى[lxxx]، وهو أمر يهم الدول في كل مراحل التنمية، وبالنسبة للدول التي تخرج من أتون الحروب، يوفر بناء السلام الفرصة لانشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية وقضائية جدية يمكن ان تعطي دفعة قوية للتنمية. ويمثل تخفيض الانفاق العسكري حلقة أساسية في سلسلة الوصل بين التنمية الاقتصادية والسلام، فغالباً ما تشترى الواردات من الأسلحة على حساب السلع الانتاجية الاستهلاكية، ويوفر تخفيض النفقات العسكرية المزيد من الارصدة لتمويل التنمية الاقتصادية وتلبية مطالب المستهلكين ومن الحاجات الأساسية للرفاه

الاجتماعي[lxxxi]. وحتى في الصراعات النائية قد تثير مخاوف تتعلق بالأمن والتنمية أبعد من حدود الدول المعنية بكثير، وهذا الوعي الجديد يعطي معنى أوسع للسلام، ويتطلب تدابير تدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام حتى في اثناء الصراع، ويثبت ان التنمية بشكل عام عندما تطبق بنجاح تكون وسيلة اخرى لتعريف السلام[lxxxii]. وتقع على عاتق الدول حماية مواطنيها من الجريمة والعنف والعدوان وضمان حقوقهم، وتوفير اطار للحرية في ظل القانون، يتحقق في ظله التنمية الاقتصادية، اما اذا كانت الدول هشة فلن ينئ شعوبها بالامن والتنمية والسلام[lxxxiii].

ان التنمية الاقتصادية والسلام كانا وما يزالان من الاهتمامات الرئيسية للاقتصاد السياسي الوطني والدولي منذ أكثر من خمسين عاما، وهناك اختلاف كبير حول طبيعة العلاقة بين هاتين الظاهرتين الاقتصاديتين والسياسيتين، فالبعض كالليبراليين والليبراليين الجدد يذهبون الى ان التنمية الاقتصاية تشجع السلام، فالناس الذين يعيشون في ظروف اقتصادية أفضل هم أقل عرضة للشروع في نزاعات عنيف، كونهم يبتعدون عن الخطر المادي الخطر المادي والاضطراب الاقتصادي الذي تجلبه الحرب، ويقول آخرون إن التنمية لا تشجع السلام، إما لأن التنمية الاقتصادية تزيد من القدرة على بناء وتعبئة القوة العسرية، او لان التنمية الاقتصادية قد تؤدي الى القمع المستمر لبعضهم أو سيطرتهم على الآخرين (كما يقول اصحاب النظرية التبعية). بينما لا يزال آخرون (مثل الواقعيين) يجادلون بأن التنمية بشكل عام والسلام ليس لهما صلة كبيرة ببعضهما البعض[lxxxiv].

هناك من يقول ان البلدان اصبحت تميل الى النزاعات لانها تزداد ثراءاً، فالتنمية الاقتصادية تزيد من الموارد المتاحة للجهات السيادية، بل ان التنمية الاقتصادية قد تحفز على العدوان من خلال السعي للحصول على موارد الخام، ويقال ايضاً بان التنمية الاقتصادية تؤدي بالبلدان لان تصبح اكثر سلاماً وإزدهاراً، وهناك اتجاه آخر يرى بان نهاية النزاع يمكن ان تحقق في كثير من الأحيان نمواً اقتصادياً سريعاً[lxxxv].

عموماً ان العلاقة بين السلام والتنمية الاقتصادية تعتبر علاقة معقدة، لكن الحقيقة البديهية تتمثل بوجود فرضيتين مهمتين، تتمثل الفرضية الاولى في ان السلام شرط للتنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحراز تقدم إقتصادي في الحالات التي تفتقر الى السلام، بتواجد الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية، اما الفرضية الثانية فتتمثل في ان التنمية الاقتصادية ايضاً شرط مهم من شروط تحقيق السلام[lxxxvi].

ونرى ان كل من التنمية الاقتصادية والسلام يعزز احدهما الاخر، اي نحن نؤيد ما ذهبت اليه هاتان النظريتان الاخيرتان، فبدون السلام لا يمكن تحقق التنمية الاقتصادية لانعدام الامن وعدم القضاء على الاسباب التي أدت الى نشوب الحرب، وتخصيص جزء كبير من الجهد الاقتصادي للجوانب العسكرية، وبدون وجود التنمية الاقتصادية، اي استغلال موارد الدولة لخدمة جميع المواطنين ورفاههم، والاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لن تكون امام حالة الاستقرار والسلام.

ان جهود التنمية الاقتصادية تعد من أساليب بناء وتحقيق السلام خاصة في الحالات التي يكون فيها النزاع ذو صبغة مادية او يتعلق بالفقر ونقص الموارد، او عندما يتطلب الأمر إعادة البناء، فبعد ان هدأت الحرب في بوروندي (1993-2006) وساد السلام، بدأت منظمات المجتمع المدني في تكثيف جهودها لإعادة اصلاح البنية التي دمرتها الحرب، وهذا ما ترك أثراً ايجابياً على إدامة السلام، حيث عملت نساء القرية من الهوتو والتوتسي على مساعدة بعضهم لاعادة بناء كل منزل كان قد احترق في أثناء فترة الحرب[lxxxvii].

والتنمية الاقتصادية هي محرك التنمية ككل، وبدونها لا يمكن أن تحدث زيادة متواصلة في استهلاك الاسر المعيشية او الاستهلاك الحكومي او في تكوين رأس المال العام والخاص، وفي مستويات الصحة والرفاهية والامن، وان القدرة على هذه الخيارات تكون محدودة في المجتمعات الفقيرة، بينما تعززها التنمية الاقتصادية وسيكون للسلام اثره على التنمية الاقتصادية، وتفترض نهج التنمية الاقتصادية انها تتحقق في ظل السلام، وان غياب السلام وقع حال في اجزاء كثيرة من العالم، ولا بد لمعظم الشعوب ان تكافح لتحقيق التنمية في ظل صراع ماض او حاضر او يتهددها في المستقبل، واذا لم تكن هناك تنمية واعمار في اعقاب النزاع، فلن يكون ثمة امل يذكر في بقاء السلام[lxxxviii].

ان التنمية عملية مستمرة تخطط لرفاهية الانسان وسعادته وتحسين نوعية الحياة، فالتنمية تسعى الى تقوية قدرة المجتمعات على تلبية الحاجات البشرية وحماية حقوق الانسان، السلام والتنمية يعتمد كل منهما على الآخر بشكل متبادل، فالحرب تعيق التنمية بل يمكن ان تدمر ما تمت تنميته، ومن الناحية الاخرى يمكن للتنمية ان تساعد في استمرارية السلام ونضجه، يصارع مجال التنمية من أجل تحديد مهمته في

بناء السلام وإبرازها، فبعضهم يفضل التركيز على هدف تلبية الحاجات البشرية وتجنب عمليات بناء السلام التي تتعامل مع القضايا السياسية مثل تجارة السلاح والتنافس العرقي او غياب الديمقراطية، ويرآخرون ان فرصة التنمية تتمثل في المشاركة في بناء السلام عن طريق التنسيق مع ممثلي بناء السلام الآخرين ويبني التعاون في المجتمعات المنقسمة ومواجهة جذور الصراع[lxxxix].

تيسر التنمية الابداع وتبادل الافكار حول كيفية زيادة قدرة المجتمع على تلبية الحاجات الانسانية وحماية الحقوق، ويساعد القائمون بالتنمية المجتمعات لتحديد حلول لمشكلاتهم الخاصة مثل خلق النظم الاقتصادية الجيدة والحد من انتشار الايدز وتقليص حجم العنف الأسري، والمشكلات الاخرى التي تسبب المعاناة، كذلك تسهل مؤسسات التنمية التشارك والتبادل للابتكارات المحلية الى المجتمعات الاخرى، وبمشاركة مثل هذه الافكار والاعتماد على الموارد المحلية فان التنمية سوف تمكن المجتمعات من مواجهة نزاعاتهم ومشكلاتهم الخاصة، كما ان مجال التنمية يمكن ان يكون له تأثير سلبي في بعض الاحيان حيث يمكن لمساعدات التنمية ان تزيد من حدة العنف لو اقتصرت منفعتها على بعض الجماعات دون الاخرى، ويرسق الموظفون والمسؤولون الفاسدون مقداراً كبيراً من مساعدات التنمية في البلد المتلقية لتلك المساعدات بل حتى يمكن ان تستعمل لشراء السلاح لاشعال النزاع، وهناك بعض الحكومات التي تمنح المساعدات لمشروعات التنمية التي يستفيد منها المنتجون في البلدان المتبرعة على حين تضر الواقع بالدول المتلقية لانها تغرق اسواق هذه الدول بالمنتجات الاجنبية التي تدفع بالمنتجين والمزارعين المحليين الى الخسارة ومن ثم ترك عملهم وزراعتهم[xc].

3.2.3 الفرع الثالث: نماذج وتصنيفات التنمية الاقتصادية في بعض البلدان

يشير واقع الحال الى ان مستوى التنمية الاقتصادية مرتفع في بلدان الشمال (الدول المتقدمة او الصناعية)، وذلك لعدم وجود الحروب والنزاعات فيها، وهي تصنف الى ثلاث مجموعات هي:

- دول قوية اقتصادياً وذات مستوى مرتفع لمؤشر التنمية، كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان وأستراليا.
- دول أوروبا الشرقية التي انتقلت من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي.
- الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا التي عرفت نمواً اقتصادياً سريعاً خلال العقود الأخيرة (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة). كذلك فان مؤشر التنمية متوسط او ضعيف في بلدان الجنوب (النامية او العالم الثالث) التي تتدرج على النحو التالي:
  - القوى الاقتصادية الصاعدة مثل الصين والبرازيل والهند.
  - البلدان المصدرة للبترول ذات الاقتصاد الريعي كدول الخليج العربي.
  - البلدان السائرة في طريق النمو كالمغرب وتونس.
  - البلدان الاكثر تخلفاً في العالم وتمثل خاصة في بلدان إفريقيا[xci].

بالنسبة لأغلب الدول العربية، هناك ثلاثة أنماط من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية عرفتها هذه البلدان[xcii]:

- النمط الليبرالي: لبنان، الاردن، فلسطين.
- النمط الاشتراكي: مصر، سوريا، العراق.
- النمط الرأسمالي-الريعي: السعودية، الكويت، عمان، قطر، البحرين، الامارات المتحدة.

في الثمانينات حصلت تعديلات على النمط الاشتراكي في مصر وسوريا فشهد هذان البلدان انفتاحاً على اقتصاد السوق وتحرراً من التوجه الاشتراكي، فتحت مصر الحدود أمام حركة الاستيراد والتصدير وخصخصة القطاع العام وحررت نظامها المصرفي كلياً من القيود، اما العراق في مرحلة ما قبل سقوط النظام عام 2003، فقد ظل معتمداً الاقتصاد الموجه المرتكز اساساً على قطاع النفط كمورد أساسي للدولة، والاقتصاد انهكته الحصار الذي فرضته قرارات الامم المتحدة. كذلك الاقتصاد اللبناني فقد انهكته منذ السبعينات الحروب الداخلية والاعتداءات الاسرائيلية المتتالية منذ اجتياح 1978و 1982، فضلاً عن تدمير بناه التحتية خصوصاً في منتصف التسعينيات وفي عام 2006، فالدول العربية خصوصاً دول المشرق العربي لم تعرف استقراراً سياساً وأمنياً ما جعل الحروب تستنزف جزءاً كبيراً من مواردها اما للتسلح واما لاعادة بناء البنيات التحتية[xciii]. وهذا ما كان له انعكاسه السلبي على مؤشرات التنمية وعلى أوضاع الناس الاجتماعية، اما دول الخليج التي كانت قد بدأت في تطوير بناها التحتية والشروع في عملية التنمية نتيجة ارتفاع اسعار النفط في اواخر السبعينات، انكمشت اقتصاداتها بسبب الحرب العراقية الايرانية ودخولها سباق التسلح، وان عدم الاستقرار السياسي والامني كان له تأثيره السلبي على التوظيفات الرأسمالية، فالرأسمال الخارجي يبحث عن مناطق أمان، والرأسمال الداخلي يهرب

من مناطق عدم الاستقرار، وبالتالي يشكل هذا العائق الاكبر امام عجلة التنمية، وتضررت التنمية القطاعية وخصوصاً تنمية قطاع الخدمات جراء الحروب التي شهدتها المنطقة منذ حرب 1967 حتى الحرب الاخيرة على العراق. اما العمال الارهابية المتنقلة بين مصر والاردن والسعودية ولبنان فقد عطلت العديد من القطاعات خصوصاً القطاع السياحي، لذلك كله يبدو ان نمط الاقتصاد الريعي هو الاقدر على انقاذ نفسه من تداعيات الاوضاع الحربية السائدة في المنطقة، وباتباع الاستراتيجيات السابقة الذكر، وهذا ما نلاحظه في دولة الامارات العربية المتحدة[xciv].

وتعتبر ولايات دارفور من مناطق الشدة والتخلف والفقر المتأثرة بالوتائر غير العادلة وغير المتوازنة للتنمية الاقتصادية في السودان، ونشأ هذا الوضع نتيجة اهتمام النخبة الحاكمة المتحيزة لمنطقة سودان وادي النيل الاوسط (مثلث مدن سنار، كوستي، الخرطوم) الغنية نسبياً، والتي ظلت لسنوات عديدة تنعم بنصيب الاسد من مصادر الاستثمار العام والخاص على حساب بقية أرجاء البلاد، لذا فان الاقتصاد المحلي لدارفور يعكس كل ملامح اقتصاد المناطق التي تعاني الاستغلال أكثر من غيرها، وهي الاقل تنمية في أكثر البلدان تخلفاً[xcv].

وهكذا فان تحقيق التنمية الاقتصادية بابعادها المختلفة ومستوياتها العديدة من خلال الاستراتيجيات التنموية التي اشرنا اليها سيؤدي الى ارساء السلام والامان داخل المجتمع من خلال دفع عجلة الاعمار والاستثمار والصناعة والزراعة والادخار بما يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاهية للفرد والدولة معا، وسيعمل كل ذلك على منع نشوب النزاعات والحروب مرة اخرى نتيجة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد والاستخدام الامثل لها.

4. الخاتمة

في ختام هذا البحث، توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات نوردها بالشكل التالي:

1.4 الاستنتاجات

- التنمية الاقتصادية هي عملية تهدف الى الرقي بمستويات الحياة المختلفة عن طريق زيادة الدخل القومي للفرد وتطوير البنية الاساسية للدولة، وتقوية اقتصادها.
- اهتمت الدول التي عانت من ويلات الحرب العالمية الثانية بتطوير اقتصاداتها والاهتمام بعملية التنمية برمتها، بعدما كانت بناها التحتية مدمرة جراء الحرب، وهو ما تفعله الدول التي تعاني من النزاعات والسائرة في طور التطور.
- هنالك فروقات بين مصطلح التنمية بشكل عام وبين مصطلحات اخرى يتم احياناً الخلط بينها وبين مصطلح التنمية كمصطلح النمو والتغيير والتحول والتحديث.
- تمتاز التنمية الاقتصادية بانها زيادة قدرة البلد على توفير البضائع والخدمات من خلال التخطيط ووضع الاستراتيجيات اللازمة والتكنولوجيات الرائدة والاصلاحات المؤسسية.
- هناك سمات للتخلف الا ان أكبرها يتمثل في الحروب والنزاعات التي تحدث نتيجة الوضع الاقتصادي المزري، وعدم توفر مستلزمات الحياة الضرورية كالماء والغذاء والتوظيف والصحة، اضافة الى التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية، وتهميش بعض الجماعات على اساس القومية او العرق او الطائفة وما الى ذلك.
- العلاقة بين التنمية بمختلف انواعها ومنها التنمية الاقتصادية وبين السلام، هي علاقة تسير في اتجاهين مكملين لبعضها البعض، فبدون وجود التنمية لا يتحقق السلام، وبدون وجود السلام لا تتحقق التنمية.

2.4 التوصيات

- على المجتمع الذي يريد ان يتطور وان تحصل فيه عملية تنمية تزيد من اقتصادة وترفع من مستوى معيشة افراده، ان يكرس كل الجهود والموارد والطرق في سبيل تحقيق ذلك، وينبغي مشاركة الشعب فيها بل ان المبادرة في ذلك لابد ان تأتي من الشعب وعلى جميع المستويات.
- ينبغي القضاء على الفساد الذي يستشري في مؤسسات الدولة وغيرها من قطاعات المجتمع. ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب لمؤهلاته وقدراته.
- يقع على عاتق الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والاعلام، مهمة الارشاد والتوجيه والتركيز على القضايا التي تعيق التنمية الاقتصادية كالفقر والبطالة.

- توزيع الثروة وتحقيق العدالة بين مختلف الافراد ومكونات المجتمع.
- على القطاع الخاص ان يتحمل بعض مسؤولية فتح باب التشغيل ومكافحة البطالة.
- لابد لمختلف الجهات المعنية داخل الدولة، العمل على مكافحة الاسباب التي تؤدي الى نشوب النزاعات وعدم الاستقرار.
- الحد من الانفاق الحكومي في مظاهر الترف والرفاهية.
- لابد للطبقة السياسية ان تراعي ظروف البلد، وان يغلبوا المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والشخصية.
- تحفيز التصدير والحد من الاستيراد، وتوسيع مجال المنافسة وفق اقتصاد السوق.

5. المصادر

1.5 القرآن الكريم

2.5 المعاجم

1. حارث سليمان القانوني، المعجم القانوني، ط2، مكتبة اللبان، بيروت، 1970.
2. المعجم الوسيط، ط2، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1973.
3. محمد بن مكرم بن منظور المصري الافريقي، لسان العرب، المجلد العاشر، ط 4، دار صادر، بيروت، 2005.
4. محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة اللبان، بيروت، 1981.

3.5 الكتب

1.3.5 الكتب العربية

1. د. ابراهيم مشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
2. ايف لاكوست، العالم النامي وجغرافية التخلف، ترجمة: عبدالرحمن حميد، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 1969.
3. د. أحمد محمد اسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الاسلامي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014.
4. بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
5. بي. اس. دوما، .الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية، ترجمة: عبدالإله النعيمي، ط1، دراسات عراقية، بغداد، 2008.
6. د. سالم توفيق النجفي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
7. سنديب ويسليكار والماس فوتهاللي، تكلفة الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة: معهد دراسات السلام في الإسكندرية، مجموعة ستراتيجيك فورسايث للنشر، الإسكندرية، 2009.
8. د. صفاء الدين محمد عبدالحكيم الصافي، حق الانسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
9. د. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية(المنهج-النظرية-القياس)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011.
10. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
11. فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
12. فراس عباس البياتي، علم الاجتماع: دراسة تحليلية للنشأة والتطور، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، .2012
13. د. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006.
14. كلاوز فيتز في د. سعد إبراهيم الاعظمي، جرائم التعاون مع العدو في زمن الحرب، مطبعة الأديب، بغداد، 1985.
15. ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام؟، ترجمة: هايدي جمال ووجدي وهبة، ط1، دار الثقافة، مصر، 2017.
16. مصطفى العبد الله الكفري، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، ط1، دار الهلال للنشر، الكويت، 1989.
17. مايرو وآخرون، التنمية الاقتصادية : نظرياتها، تاريخها، سياستها، ترجمة: د. يوسف عبدالله صائغ، ط1 مكتبة لبنان، بيروت، 1964.
18. د. محمد ابو سمرة، الإعلام التنموي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
19. د. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، ط2، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2006.
20. د. محمد عبدالفتاح محمد، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2008.
21. د. محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ط1، دار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت، 2014.
22. د. محمود عبدالفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية: رؤية للمستقبل، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، 2012.
23. د. منى جميل سلام ود. مصطفى محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2014.
24. منى عطية خزام خليل، العولمة والسياسة الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2010.
25. د. وسيم حرب، إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

2.3.5 الكتب الانجليزية

1. Amartya Sen, Development as Freedom, first edition, Alfred A. Knopof, New York, 1999.
2. Dang G, Sui Pheng. L, Infrastructer Investments In Developing Economies, First edition Springer Science, Business Media Singapore, 2015.
3. Elisabeth Porter, Connecting Peace, Justice, and Reconciliation, Lynne Rye Nner Publishers, London, 2015, P.5.
4. Erik Gartzkem Dominic Rohnerm To Conquer or Compel Warm Peace and Economic Development, Research Published

by Center for Institutions, Policy and Culture in the development process, Department of Economics, university of Zurich, 2010.

5. Florina Popa, Economic Growth Theories, Conceptual Elements, and Characteristics, Institute of National Economy, Romania, 2014.
6. Russett, Bruce, "Politics and Alternative Security: Toward a More Democratic, Therefore More Peaceful, World", in Alternative Security: Living Without Nuclear Deterrence, edited by Burns H. Weston, Boulder CO: Westview Press, 1990.

4.6 البحوث

1.4.6 البحوث العربية

1. زموري زينب، ماهية التنمية الثقافية، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد (14)، 2014.
2. مصطفى العبدالله الكفري، تقرير عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (362)، 2009.
3. زياد الصاوي، حل النزاعات (نسخة للمنظور الأردني)، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010.

2.4.6 البحوث الانجليزية

1. Arthur Smithies, The Review of Economies and Statistics, Schumpeter and Keynes, first edition, The MIT press, Vol. 33, No. 2 (1951).
2. Colonel James H. Herrera, On Peace: Peace as Means of State Craft, Research Published by the director strategic Studies Institute, U.S Army War College, 2009.
3. Jmmes C. W. Ahiakpor, Adam Smith and Modern Economies, Canadian Journal of Economics, V 111, No (3), 1999.
4. Luciani, Resources Revenues and Authoritarianism in the Arab world: Bernard the Rentier State?, in R. Bynen, B. Rorany, and P. Noble, (eds) Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Vol 1, Theoretical Perspectives 1995.
5. Lioyd J. Oumasm, Development and Peace: A Virtuous Circle, Exploring the power and Limits of the Relationship, Research prepared for the Tenth Annual Conference on Economic and Security, City College, Thessaloniki, Greece, 2006.
6. Oliver P. Bichmond, Reclaiming Peace International Relation, Research Published by Journal of Iternational Studies, Vol. 36, 2008.

5.6 رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه

1. ياسين آشور جوهر، أزمات التنمية السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية القانون والسياسة- جامعة السليمانية، العراق، 2010.

خامساً: التقارير والوثائق والقرارات

1. برنامج الامم المتحدة الانمائي: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002.
2. قرار الجمعية العامة المعنون ب (التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي – خطة للتنمية)، ذي الرقم 181/47، 1992.
3. ينظر: تقرير الجمعية العامة للامم المتحدة المعنون ب (التنمية والتعاون الدول الاقتصادي- خطة للتنمية)، ذي الرقم A/48/935، 1994.
4. تقرير الامين العام بطرس بطرس غالي، برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، 1992، الوثيقة: A/47/277.
5. تقرير الامين العام للامم المتحدة بطرس بطرس غالي بعنوان (التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي): خطة التنمية، الدورة (48)، البند (91)، المرقم A/48/935، 1994.
6. تقرير الجمعية العامة للامم المتحدة بعنوان (في جو من الحرية افسح: صوب تحقيق التنمية والامن وحقوق الانسان للجميع)، الدورة (59)، البندان (45-55)، المرقم A/59/2005.

7.6 الاعلانات

1. اعلان الحق في التنمية الصادر عن الامم المتحدة عام 1986.

8.6 مواقع الأنترنيت

1. فتحي سيد فرج، الثقافة والتنمية، متاح على الرابط التالي: (تاريخ آخر زيارة 9-7-2018) www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=140574
2. الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها، متاح على الرابط: (تاريخ اخر زيارة 2020/11/18. https://almerja.com/reading.php?idm=106537

7. الهوامش

(i) المعجم الوسيط، ط2، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1973، ص 956.

(ii) سورة عبس، الآية (27).

(iii) سورة المؤمنون، الآية (19).

iv() المعجم الوسيط، المرجع السابق، ص 396.

v() محمد بن مكرم بن منظور المصري الافريقي، لسان العرب، المجلد العاشر، ط 4، دار صادر، بيروت، 2005، ص216.

vi() محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1981، ص599.

vii() د. أحمد محمد اسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الاسلامي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014، ص 27.

viii() المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ix() د. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية(المنهج-النظرية-القياس)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص 28.

x() د. منى جميل سلام ود. مصطفى محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2014، ص 20.

xi() الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها، متاح على الرابط: (تاريخ اخر زيارة 2020/11/18) . https://almerja.com/reading.php?idm=106537

xii() ياسين آشور جوهر، أزمات التنمية السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية القانون والسياسة- جامعة السليمانية، 2010، ص ص 16-17.

xiii() د. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006، ص178 وما بعدها.

xiv() د. عبدالرزاق محمد الدليمي، المصدر السابق، ص 27.

[xv] د. عبدالرزاق محمد الدليمي، المصدر السابق، ص 27.

[xvi] بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 19.

[xvii] ياسين اشور جوهر، المصدر السابق، ص 17.

[xviii] Florina Popa, Economic Growth Theories, Conceptual Elements, and Characteristics, Institute of National Economy, Romania, 2014, P.508.

[xix] د. احمد عبدالفتاح ناجي، المصدر السابق، ص72.

[xx] Jmmes C. W. Ahiakpor, Adam Smith and Modern Economies, Canadian Journal of Economics, V 111, No (3), 1999, P.357.

[xxi] د. عبدالرزاق محمد الدليمي، المصدر السابق، ص 62 وما بعدها.

[xxii] Dang G, Sui Pheng. L, Infrastructer Investments In Developing Economies, First edition Springer Science, Business Media Singapore, 2015, P.16.

[xxiii] د. عبدالرزاق محمد الدليمي، المصدر السابق، ص 64 وما بعدها.

[xxiv] الفقر كما يشخصه أغلب المهتمين في هذا المجال هو حالة من الحرمان المادي التي تتمثل بمستوى المعيشة والحاجات الاساسية وانخفاضها كالغذاء والصحة والسكن والمستوى التعليمي والضمان وما الى ذلك، بوصفها معايير اساسية لتعريف هوية الفقر، فضلاً عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الانساني للفقر والانعزال والاغتراب الناجم عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي، وكذلك الاتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وعدم الشعور بالامان. ينظر: د. سالم توفيق النجفي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 39.

[xxv] Dang G, Sui Pheng. L, Op, Cit, P.18.)

[xxvi] Dang G, Sui Pheng. L, Op, Cit, P.18.)

[xxvii] د. محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ط1، دار الروافد الثقافية-ناشرون، بيروت، 2014، ص 84.

[xxviii] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[xxix] Arthur Smithies, The Review of Economies and Statistics, Schumpeter and Keynes, first edition, The MIT press, Vol. 33, No. 2 (1951), PP. 163-169.

[xxx] Ibid.)

[xxxi] د. فليح حسن خلف، المصدر السابق، ص173 وما بعدها.

[xxxii] ماير وآخرون، التنمية الاقتصادية : نظرياتها، تاريخها، سياستها، ترجمة: د. يوسف عبدالله صائغ، ط1 مكتبة لبنان، بيروت، 1964، ص 103.

[xxxiii] د. محمد غربي وآخرون، المصدر السابق، ص 18.

[xxxiv] بومدين طاشمة، المصدر السابق، ص 46.

[xxxv] د. محمد غربي وآخرون، المصدر السابق، ص 419 وما بعدها.

[xxxvi] ياسين اشور جوهر، المصدر السابق، ص 22.

[xxxvii] د. محمد غربي وآخرون، المصدر السابق، ص 419 وما بعدها.

[xxxviii] د. منى جميل سلام ود. مصطفى محمد علي، المصدر السابق، ص 172.

[xxxix] ياسين اشور جوهر، المصدر السابق، ص 24.

[xl] المصدر نفسه، ص 158.

[xli] زموري زينب، ماهية التنمية الثقافية، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد (14)، 2014، ص 149.

[xlii] المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

[xliii] فتحي سيد فرج: الثقافة والتنمية، متاح على الرابط التالي:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=140574 (تاريخ آخر زيارة 9-7-2018)

[xliv] د. منى جميل سلام ود. مصطفى محمد علي، المصدر السابق، ص 179.

[xlv] د. ابراهيم مشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص 46.

[xlvi] د. محمود عبدالفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية: رؤية للمستقبل، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، 2012، ص 15 وما بعدها.

[xlvii] د. فليح حسن خلف، المصدر السابق، ص 245.

[xlviii] مصطفى العبد لله الكفري، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، ط1، دار الهلال للنشر، الكويت، 1989، ص 67.

[xlix] د. محمود عبدالفضيل، المصدر السابق، ص 75 وما بعدها.

[l] المصدر نفسه، ص 133.

[li] د. محمد عبدالفتاح محمد، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2008، ص 62.

[lii] د. فليح حسن خلف، المصدر السابق، ص 254 وما بعدها.

[liii] المصدر نفسه، ص 260 وما بعدها.

[liv] د. منى جميل سلام و د. مصطفى محمد علي، المصدر السابق، ص 56 وما بعدها.

[lv] لبلوغ مجتمع متنامي لا بد من اتباع خطوات تتمثل بالتخطيط للتنمية والاخيرة عملية معقدة متشابكة فيها جهود ومراحل عديدة تبدأ بوضع الاستراتيجية العامة للتنمية التي تحدد بأهداف المجتمع الرئيسية والتي تراعي الواقع الاجتماعي من عادات وتقاليد وقيم، ثم تتبلور على شكل اهداف نوعية، تتحول الى برامج تنفيذية تقوم وتتابع من قبل الاجهزة المختصة. ينظر: فراس عباس البياتي، علم الاجتماع: دراسة تحليلية للنشأة والتطور، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 107 .

[lvi] د. أحمد عبدالفتاح ناجي، المصدر السابق، ص 120 وما بعدها.

[lvii] د. عبدالرزاق محمد الدليمي، المصدر السابق، ص 33.

[lviii] د. فليح حسن خلف، المصدر السابق، ص 225 وما بعدها.

[lix] ياسين آشور جوهر، المصدر السابق، ص 5.

[lx] فراس عباس البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 51.

[lxi] الفقر يزداد مع الزيادة السكانية اذا لم تصاحبها زيادة في الانتاج والقيمة المضافة للمجتمع، والمشكلة السكانية اساسها زيادة أفراد العائلة خاصة اذا لم يصاحبها الامكانات المادية والعملية التي تكفي احتياجات هذه العائلة من مأكل ومشرب ومسكن وملبس وتعليم ورعاية صحية وغيرها، وان تمكين الفقراء هو مشاركة معهم وبهم وتوعيتهم لدورهم في تخفيض حجم المشكلة السكانية اضافة الى دور الدولة. ينظر: منى عطية خزام خليل، العولمة والسياسة الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2010، ص 345.

[lxii] ايف لاكوست، العالم النامي وجغرافية التخلف، ترجمة: عبدالرحمن حميد، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 1969، ص 210.

[lxiii] عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 30.

[lxiv] ينظر: برنامج الامم المتحدة الانمائي: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002، ص 15.

[lxv] مصطفى العبدالله الكفري، تقرير عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (362)، 2009، ص 189.

[lxvi] د. محمد ابو سمرة، الإعلام التنموي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 131.

[lxvii] د. محمد ابو سمرة، المصدر السابق، ص ص 132 -131.

[lxviii] مصطفى العبدالله الكفري، المصدر السابق، ص 189.

[lxix] عرف السلام بانه "عبارة عن وئام داخلي فهو حالة من غير حرب او حالة موجودة بعد انتهاء الحرب نفسها" ينظر: Colonel James H. Herrera, On Peace: Peace as Means of State Craft, Research Published by the director strategic Studies Institute, U.S Army War College, 2009, P.2.، وعرف ايضاً بانه "تشكيل او اعادة تشكيل التفاهم والمواقف والسلوكيات في عالم الحياة المتغيرة بإستمرار للحفاظ على الرفاه باستمرار" ينظر: Elisabeth Porter, Connecting Peace, Justice, and Reconciliation, Lynne Rye Nner

Publishers, London, 2015, P.5.، كما وعرف ايضاً بأنه "عمليات ديناميكية للتضامن في جميع المواقف بين الأفراد، من خلال إستناد هذا التضامن على الاحترام والحرية والمساواة مع احترام القانون وحقوق الانسان والعدالة في توزيع الموارد بما يوفر إحتياجات الأفراد" ينظر: Oliver P. Bichmond, Reclaiming Peace International Relation, Research Published by Journal of Iternational Studies, Vol. 36, 2008, P463.، ونرى ان السلام يعني غياب العنف والحرب، والقضاء على الاسباب التي ادت الى نشوب النزاع او الحرب، والعيش معاً بحرية وامان مع وجود مؤسسات سياسية قادرة على ادارة موارد الدولة واستثمارها وتوزيع عائداتها على جميع الفئات دون تهميش تحت اي مسمى كان. .

([lxx]) كلاوز فيتز في د. سعد إبراهيم الاعظمي، جرائم التعاون مع العدو في زمن الحرب، مطبعة الأديب، بغداد، 1985، ص73.

([lxxi]) Lioyd J. Oumasm, Development and Peace: A Virtuous Circle, Exploring the power and Limits of the Relationship, Research prepared for the Tenth Annual Conference on Economic and Security, City College, Thessaloniki, Greece, 2006, PP.3.4.

([lxxii]) Ibid.

([lxxiii]) Russett, Bruce, “Politics and Alternative Security: Toward a More Democratic, Therefore More Peaceful, World”, in Alternative Security: Living Without Nuclear Deterrence, edited by Burns H. Weston, Boulder CO: Westview Press, 1990, pp.112 .115.

([lxxiv]) بي. اس. دوما، .الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية، ترجمة: عبدالإله النعيمي، ط1، دراسات عراقية، بغداد، 2008، ص 22 وما بعدها.

([lxxv]) سنديب ويسليكار والماس فونهاللي، تكلفة الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة: معهد دراسات السلام في الإسكندرية، مجموعة ستراتيجيك فورسايث للنشر، الإسكندرية، 2009، ص11.

([lxxvi]) المصدر نفسه، ص10.

([lxxvii]) د. صفاء الدين محمد عبدالحكيم الصافي، حق الانسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 274.

([lxxviii]) المصدر نفسه، ص 275.

([lxxix]) ينظر: قرار الجمعية العامة المعنون ب (التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي – خطة للتنمية)، ذي الرقم 181/47، 1992.

(lxxx) ينظر: تقرير الامين العام بطرس بطرس غالي، برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، 1992، الوثيقة: A/47/277.

([lxxxi]) ينظر: تقرير الامين العام للامم المتحدة بطرس بطرس غالي بعنوان (التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي): خطة التنمية، الدورة (48)، البند (91)، الوثيقة A/48/935، 1994.

([lxxxii]) د. صفاء الدين محمد عبدالحكيم الصافي، المصدر السابق، ص 279.

([lxxxiii]) ينظر: تقرير الجمعية العامة للامم المتحدة بعنوان (في جو من الحرية افسح: صوب تحقيق التنمية والامن وحقوق الانسان للجميع)، الدورة (59)، البندان (45-55)، الوثيقة A/59/2005 .

([lxxxiv]) Amartya Sen, Development as Freedom, first edition, Alfred A. Knopof, New York, 1999, p.3.

([lxxxv]) Erik Gartzkem Dominic Rohnerm To Conquer or Compel Warm Peace and Economic Development, Research Published by Center for Institutions, Policy and Culture in the development process, Department of Economics, university of Zurich, 2010, P.1.

([lxxxvi]) Lioyd J. Oumasm, Op, Cit, p.1.

([lxxxvii]) زياد الصاوي، حل النزاعات (نسخة للمنظور الأردني)، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010، ص 9.

([lxxxviii]) ينظر: تقرير الجمعية العامة للامم المتحدة المعنون ب (التنمية والتعاون الدول الاقتصادي- خطة للتنمية)، ذي الرقم A/48/935، 1994.

([lxxxix]) ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام؟، ترجمة: هايدي جمال ووجدي وهبة، ط1، دار الثقافة، مصر، 2017، ص 79.

([xc]) ليزا شيرك، المصدر السابق، ص 80.

([xci]) د. عبدالرزاق محمد الدليمي، المصدر السابق، ص 34.

([xcii]) د. وسيم حرب، إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 86.

([xciii]) Luciani, Resources Revenues and Authoritarianism in the Arab world: Bernard the Rentier State?, in R. Bynen, B. Rorany, and P. Noble, (eds) Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Vol 1, Theoretical Perspectives 1995, P.7.

([xciv]) د. وسيم حرب، المصدر السابق، ص 87 وما بعدها.

([xcv]) د. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، ط2، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2006، ص 352.